المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية

(مديرية البيئة لولاية مستغانم) نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: سياسات عامة والنظم المقارنة.

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

عتبة منصورية. شابي عبير.

لجنة المناقشة:

الدكتور بشاني أحسن	**رئيسا**
الدكتورة شابي عبير	**مشرفا ومقررا**
الدكتور بوراس خليف	**عضوا مناقشا**

السنة الدراسية: 2022/2021.



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية

(مديرية البيئة لولاية مستغانم) نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: سياسات عامة والنظم المقارنة.

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

عتبة منصورية. شابي عبير.

لجنة المناقشة:

الدكتور بشاني أحسن	**رئيسا**
الدكتورة شابي عبير	**مشرفا ومقررا**
الدكتور بوراس خليف	**عضوا مناقشا**

السنة الدراسية: 2022/2021.

حماية بيئتنا لا يعتبر رفاهية

نختار الاستمتاع بها، بل هي

مسألة بسيطة تتعلق بالنجاة

أوليك-آيس.

الشكر والعرفان:

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي، والذي أهداني الصحة والعافية، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "**شابي عبير**" على كل ما قدمته لي من توجيهات قيمة ساهمت في إثراء موضوع الدراسة، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

وأتقدم أيضا بشكر لأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية عامة، وأتقدم بالشكر والتقدير الخاص للأستاذين **بنزناش عبد الساهل** و**رامي حميد** لمساعدتهما لي في مشواري الدراسي وبذل مجهوداتهما القيمة في تدريسي.

الإهداء:o

إن ثمرة الجهد هذه أهديها أولا وقبل كل شيء إلى أغلى الناس على قلبي أمي وأبي حفظهما الله وخاصة إلى جدي (رحمه الله) وإلى أخي وأختي حفظهما الله وإلى كل الأصدقاء والأحباء وزملاء الدراسة وخاصة صديقاتي العزيزات اللواتي ساندنني في مشواري الدراسي وفي حياتي الخاصة .

قائمة المختصرات:

.

حروف الاختصار	الكلمة ومعانيها
ص	صفحة
ع،م	عدد،مجلد
أو،أم	المؤسسات المصنفة لحماية البيئة
P	Planning
O	Organisation
S	Staffing
D	Directing
CO	Co-ordination
R	Reporting
B	Budgeting
NIN	National Identity Management commission
MTH	Maladies à transmission hydrique

فهرس المحتويات:

الشكر والعرفان: I

الإهداء:..... II

قائمة المختصرات:.....III

فهرس المحتويات: IV

قائمة الأشكال VII

قائمة الملاحق: VIII

الملخص باللغة العربية: IX

مقدمة: 1

الإطار المنهجي: 2

الفصل الأول: الإطار العام للإدارة العامة في الجزائر. 10

تمهيد:.....10

المبحث الأول: الإطار المفهومي الإدارة العامة.....10

المطلب الأول: ماهية علم الإدارة العامة. 10

المطلب الثاني: نشأة علم الإدارة العامة. 13

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الإدارة العامة. 17

المبحث الثاني: الإدارة العامة في الجزائر. 23

المطلب الأول: مبادئ ومستويات الإدارة العامة. 23

المطلب الثاني: أنواع الإدارة العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى. 25

المطلب الثالث: الإدارة العامة في الجزائر. 29

الخلاصة: 33

الفصل الثاني: دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر. 34

تمهيد: 34

المبحث الأول: السياسات البيئية. 34

المطلب الأول: ماهية السياسات البيئية. 34

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة البيئية. 37

المطلب الثالث: تبلور السياسة البيئية في الجزائر. 42

المبحث الثاني: الإدارة العامة والسياسات البيئية. 48

المطلب الأول: دور الإدارة المركزية في تفعيل السياسات البيئية. 48

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في تفعيل السياسات البيئية. 54

المطلب الثالث: تقييم دور الإدارة العامة في رسم وتفعيل السياسات البيئية في الجزائر. ..58

الخلاصة: 59

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمديرية البيئة لولاية مستغانم. 61

المبحث الأول: التعريف بمديرية البيئة لولاية مستغانم. 61

المطلب الأول: نشأة ومفهوم مديرية البيئة.....61

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة. 63

المطلب الثالث: مهام وأهداف مديرية البيئة.....68

المبحث الثاني: خطط ومشاريع مديرية البيئة لولاية مستغانم. 70

المطلب الأول: انجازات المديرية على المستوى المحلي.....70

المطلب الثاني: مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية وأهم مشاريعها.73

المطلب الثالث: استنتاجات وتوصيات. 79

الخلاصة: 81

خاتمة: 83

قائمة الملاحق: 86

قائمة المراجع: 90

قائمة الأشكال

الشكل رقم ا – 1: 20

الشكل رقم ا – 2: 21

الشكل رقم III – 1: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة 63

الشكل رقم III – 2: 77

قائمة الملاحق:

الملحق	عـــــــــــنـــــــــــوانـــــــــــه	الصفحة
الملحق رقم 01	الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية مستغانم	**84**
الملحق رقم 02	دليل مقابلة موجهة للرؤساء فروع مديرية البيئة لولاية مستغانم.	**87-88**

الملخص باللغة العربية:

إن الإدارة العامة تعبر عن مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحقيق سياسة عامة ناجعة وفعالة وهذا ما ينطبق على السياسات البيئية وذلك نظرا لتفاقم وتعدد المشاكل البيئية في مختلف أنحاء العالم وفي الجزائر خاصة، وأيضا تعتمد هذه الدراسة عل توضيح العلاقة بين الإدارة العامة والسياسات البيئة أي أنها تعبر عن الدور المهم الذي تلعبه الإدارة العامة في تفعيل وصنع السياسات البيئي من خلال الاعتماد على الآليات المذكورة في الدراسة وبالخصوص دور مخطط عمل الحكومة في الشأن البيئي ، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الواقع البيئي في ولاية مستغانم من خلال معرفة الآليات التي تعتمدها المديرية في حماية البيئة والحفاظ عليها، ونشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي، وتمت معالجة هذا الموضوع بإتباع المنهج الوصفي لوصف ومعرفة تاريخ الدراسة مع منهج دراسة حالة الذي يطبق على دراسة نموذج مديرية البيئة لولاية مستغانم وذلك عن طريق إبراز دورها في الولاية من خلال المشاريع المقدمة من طرف المؤسسة، كما اعتمدت الدراسة على جمع البيانات عن طريق المقابلة التي أجريت مع مختلف المسؤولين عن الحفاظ على البيئة على مستوى المؤسسة في ولاية مستغانم وعن طريق مجموعة من المصادر من سجلات ووثائق سواء الرسمية أو الأكاديمية لإثراء محتوى هذه الدراسة.

الملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract :

Public administration reflects a range of processes aimed at achieving an effective and effective public policy, which applies to environmental policies, given the aggravation and multiplicity of environmental problems around the world and in Algeria in particular, and also relies on clarifying the relationship between public administration and environmental policies, i.e. it reflects the important role played by public administration in activating and making environmental policies by relying on the mechanisms mentioned in the study, particularly the role of the government's action planner. In the environmental affairs, this study aims to know the environmental reality in Mostaganem state by knowing the mechanisms adopted by the Directorate in protecting the environment and preserving it, and spreading environmental awareness in the social environment, and this topic was addressed by following the descriptive approach to describe and know the history of the study with the case study method applied to the study of the model of the Directorate of Environment of the state of Mostaganem by highlighting its role in the state through projects submitted by the Foundation, as the study relied on the collection of Data through an interview with various institution-wide conservation officials in Mostaganem state and through a range of sources of records and documents, both official and academic, to enrich the content of this study.

مـــــــــقـــــــــدمـــــــــة

مقدمة:

تسعى الدول في إطار تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، إلى إدراج سياسة أكثر أهمية ضمن أجندتها السياسية والمتمثلة في السياسة البيئية, والتي أصبحت من أهم وأبرز محاور وبرامج السياسة العامة للدولة وذلك نظرا لما يكتسيه موضوع البيئة من اهتمام متزايد منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة مع التصعيد العالمي والاهتمام الدولي من خلال عقد القمم و المؤتمرات الدولية، بداية بمؤتمر ستوكهولم1972 للتنديد بمختلف مشاكل البيئة و آثارها الوخيمة عل النظام الإيكولوجي ومن ثمة أصبحت مهمة البحث عن الحلول لحماية البيئة ذلك بتجنيد الوسائل وتبنى استراتيجيات فعالة ضمن سياسة بيئية رشيدة. وتلعب الإدارة العامة دورا هاما في تسيير الإدارة و السياسات البيئية، فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه ليحصل على مقومات الغذاء والموارد المادية والاجتماعية التي يسعى الإنسان فيها لإشباع حاجاته، حيث شكلت البيئة في العصر الحالي موضوع اهتمام عالمي لما تحتله من مكانة كبيرة، وأكثر ما جعلها مهمة هي تفاقم المشاكل والمعوقات البيئة في كل أنحاء العالم بسبب أفعال الإنسان المضرة بها من حيث تدميرها واستنزاف خيرات أراضيها بدون عقلانية ولا رشادة .

والجزائر تعتبر أيضا كغيرها من الدول تعيش حالة من التدهور البيئي جراء عدة عوامل ناتجة اللاوعي البيئي من طرف المواطنين، بسبب برامج التصنيع المنتجة للغازات السامة والمنتشرة في الجو والمؤثرة على صحة الأفراد، فتنتشر بسببها الأمراض والأوبئة الخطيرة كالأمراض التنفسية والحساسية **(أمراض العصر)** ونتيجة لذلك قامت الدولة بإجراءات للاهتمام بالبيئة والدعوة للحفاظ عليها وذلك بإشراك المؤسسات والهيئات الرسمية كمديرية البيئة باعتبارها مؤسسة حكومية عاملة في ميدان حماية البيئة والتي أصبح لها أدوار هامة في حماية البيئة وذلك يكون إما عبارة عن حملات تحسيسية وتوعوية أو بإقامة مشاريع

صديقة للبيئة مجسدة على أرض الواقع وذلك لتنمية الوعي البيئي لدى المواطنين لتعديل سلوكاتهم اتجاه البيئة.

لهذا تعتبر مديرية البيئة لولاية مستغانم إحدى المؤسسات التي يمكن من خلالها توضيح صورة البيئة الحالية من خلال الجانب الإداري والقانوني مع الجانب التحسيسي "**لمستغانم نظيفة**"، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإدارة العامة في صنع وتفيعل السياسات البيئة وذلك يتجسد من خلال معرفة الدور الفعلي لمديرية البيئة في الولاية من خلال مجموعة من النشاطات والآليات المؤسسية لتطوير وحماية البيئة.

الإطار المنهجي:

- **المشكلة البحثية:**

تعتبر الإدارة العامة سواء المركزية أو المحلية فاعل استراتيجي يعول عليه لتحقيق وتفعيل السياسات البيئية وأدواتها ومن ثم الكشف عن علاقة الإدارة العامة الجزائرية بها، وأيضا الإدارة العامة هي مزيج واسع النطاق وغير متبلور من النظرية والتطبيق والغرض منه هو تعزيز فهم أسمى للحكومة وعلاقتها بالمجتمع، وكذلك لتشجيع السياسات العامة الأكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية وتأسيس ممارسات إدارية منسجمة مع الفعالية والكفاءة والمتطلبات الإنسانية الأعمق للمواطنين.

إذن: ما مدى مساهمة الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر؟

- **الأسئلة الفرعية:**
  - ما هو دور الإدارة العامة في المجال البيئي في الجزائر؟
  - كيف يتم تشخيص واقع السياسات البيئية في الجزائر؟
  - ما هو دور كل من الإدارة المركزية والإدارة المحلية في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر؟

- كيف يبرز دور مديرية البيئة لولاية مستغانم في حماية البيئة على مستوى الولاية؟

تم اعتماد على الفرضيات الآتية للإجابة على الأسئلة الفرعية:

- **الفرضيات:**
- يبرز دور الإدارة العامة في الجزائر إذا ساهمت في تنفيذ سياسة الحكومة وفق الأدوات الإدارية.
- كلما تكاتفت الفواعل المشاركة في صنع السياسات البيئية في الجزائر على المستويين المحلي والمركزي كلما كانت ناجحة ومتناسقة أكثر.
- إذا كان للإدارة المركزية دور في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر فربما للإدارة المحلية دورا كبيرا في تفعيلها أو العكس.
- يبرز دور مديرية البيئة لولاية مستغانم إما بتعدد نشاطاتها وحملاتها التحسيسية وإما بتعدد مشاريعها على أرض الواقع في حماية البيئة .
- **مجالات الدراسة:**

تمثل مرحلة الإجراءات الميدانية أهم خاصية في البحوث الاجتماعية، التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل، كما تبعده عن الغموض والالتباس الذي قد ينحرف به عن المعالجة الموضوعية لموضوع دراسته، لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري وإنما تتمثل القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية في اعتمادها على الدراية الميدانية التي تمكن الباحث من جمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة، وذلك بإتباع المنهج العلمي المناسب والمتوافق مع مراحل الدراسة.

- **المجال المكاني:**

ولاية مستغانم هي إحدى ولايات الجزائر تقع في الجهة الشمالية الغربية للدولة، وعاصمتها هي مدينة مستغانم، إحدى أهم المدن الساحلية وتتمتع بجمال رائع، وتغطي مساحتها 2269كلم مربع يحدها من الشرق ولايتي شلف وغليزان ومن الجنوب معسكر ون الغرب وهران ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط.

- **المجال الزماني:**

امتدت فترة الدراسة من سنة 2020 حتى سنة 2022، دراسة المشاريع التي تم تسطيرها من قبل المديرية لمدة سنتين.

- **المجال الموضوعي:**

تضمن هذه الدراسة موضوع دور الإدارة العامة في صنع السياسات البيئية المتعلقة بكيفية تعامل الإدارة مع القضايا وكيف تؤخذ القرارات الخاصة بمجال البيئة المعروفة تحت اسم عنوان الإدارة البيئية، وتضمنت أيضا نموذج معبر عنها الذي يتمثل في مديرية البيئة لولاية مستغانم ومختلف مشاريعها في هذا المجال.

- **الأهمية العلمية والعملية للدراسة:**

- **الجانب العلمي:**

ينصرف إلى إبراز دور الإدارة العامة في تفعيل السياسة البيئية و التطرق إلى المفاهيم، المقاربات الجديدة في العلوم السياسية، وهذا يقودنا إلى معرفة السياسة العامة البيئية المتصلة بالمجال البيئي في الجزائر وخصوصا المحلية منها وهو موضوع الدراسة، وتسليط الضوء على الجماعات المحلية والمجتمع المدني" الجمعيات المكلفة بحماية البيئة " والإدارة المركزية أيضا، ومعرفة قدرات المورد البشري في تفعيل هذه السياسة البيئية على المستوى المحلي،و البحث في العلاقة الموجودة بين الإدارة العامة والسياسات البيئية وما هو مشرع من قوانين بيئية ومدى تطبيقها على أرض الواقع في إطار حمايتها والولوج أكثر لمعرفة الواقع ومدى تطبيق هذه السياسات.

- **المجال العلمي:**

تكمن هذه الأهمية انطلاقا من المعاينات الميدانية التي تدل على الدور الفعال لمديرية البيئة في التغلب على المعيقات البيئية والقضاء على التدهور البيئي، بوضع إجراءات واتخاذ قرارات وإقامة مشاريع خاصة بهذه الظاهرة، وهي محور الدراسة فالجانب العملي والسؤال الذي يطرح هنا هو ما القيمة المضافة التي سوف تقدمها مديرية البيئة كفاعل أساسي فيها؟

سواءا في العمل البيئي في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية ميدانيا، والعمل الذي سوف تقوم به باعتبار البيئة قطاع أفقي يمتد لكل القطاعات، يقوم بالمرافقة والحفاظ على كل رأس المال الطبيعي والثقافي وتدعيم الاستثمار لأن البيئة لا تتوقف عند هذا الحد فالجانب العملي يقوم على مبدأ الوقاية لأن الثمن للمحافظة على البيئة والوقاية ثمن ثلاث أضعاف أعلى من ثمن المحافظة عليه وهو أهم جانب عملي تسعى إليه هذه الدراسة.

- **أهداف الدراسة:**

إن تحديد أهداف البحث يعتبر خطوة ضرورية للقيام به، ولكل بحث علمي أهداف الخاصة، والذي يقوم فيه الباحث بدراسة ظاهرة معينة بإتباع الأسلوب العلمي الصحيح فقد يكون هدف البحث العلمي التعرف على الظاهرة بوصفها وكشفها أو بقصد صياغة القوانين عملا على تفسير الظواهر الاجتماعية ومحاولة التحكم فيها، وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة النقاط التالية:

- ✓ الكشف عن واقع حماية البيئة خاصة في ولاية مستغانم من خلال بروز الدور الذي تقوم به مديرية البيئة في تفعيل السياسة البيئية.
- ✓ التعرف على أهم المشاكل البيئية في الولاية لأجل إيجاد حلول عملية لها.
- ✓ حصر أهم الصعوبات والمعيقات التي تواجه مديرية البيئة في أداء مهامها وأدوارها.

- **مناهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:**

يتطلب إنجاز البحث العلمي وتبليغ نتائجه التمتع بمجموعة من الدلائل في مرحلة أو في أخرى من مراحل البحث ولهذا جائت المناهج المستخدمة على شق طريق نحو التواصل مع المجتمع المبحوث بطرق علمية المتفق عليها في كتابة البحث العلمي، تحتاج كل دارسة علمية إلى مجموعة من المناهج وأدوات البحت التي تمكن الباحث من التحقق من الفرضيات المقدمة، ونتيجة لطبيعة الدراسة فقد استلزم استخدام مجموعة من المناهج والمقتربات.
ومن المناهج المعتمدة في هذه الدراسة:

1) المنهج الوصفي:

يعتبر هذا المنهج طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، وذلك بالاعتماد عليه من خلال وصف العلاقة بين السياسة البيئية والإدارة العامة وأيضا بالوصف الشامل لمديرية البيئة ومختلف مشاريعها على المستوى المحلي للولاية.

2) منهج دراسة حالة:

يمكن تعريف **منهج دراسة الحالة** بأنه **المنهج العلمي** الذي يهتم بدراسة كافة الجوانب الخاصة بظاهرة ما، أو التعرف على خصائص حالة ما قد تكون متمثلة في موقف أو فرد أو يجمعهم عمل أو هواية أو خلافه جماعة، وتم الاعتماد عليه في هذا البحث من خلال دراسة حالة مديرية البيئة بهيكلها التنظيمي وبدورها الفعال في الحفاظ على البيئة، تضمن دراستها من كل الجوانب.

وتضمنت هذه الدراسة اقترابين وهما:

1) اقتراب القانوني:

والذي يعد من الاقترابات المستخدمة في الدراسات السياسية وتحليل النصوص القانونية، والذي بفضله يمكن معاينة ما إذا كانت التشريعات والتنظيمات تطبق بصورة صحيحة فهو يركز على الجوانب القانونية، منهجا وضعيا وموضوعيا ما يستند إلى الوثائق والمصادر والمعايير القانونية، الذي تم التركيز فيه على دراسة معظم قوانين المتعلقة بالبيئة سواء الحضرية أو الصناعية أو التنوع البيولوجي وغيرها.

2) اقتراب المؤسسي:

في تحليل كيفية أداء وظيفة مديرية البيئة لولاية مستغانم باعتبارها هيكل إداري لامركزي وبناءا على ذلك سيركز المدخل المؤسسي على المواقع المرتبطة بالمؤسسات السياسية المتبادلة بين الأبعاد المختلفة لمجمل السياسات، إذن هذا الدخل ينظر في التأثير المتبادل بين المشاريع السياسية والسياسات التأسيسية، وعلاقات التحالف أو داخلها وفيما بينها، ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية والبيئية.

- **أدوات جمع البيانات:**

_ السجلات والوثائق:

ومن خلالها يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث أو بعض محاوره من الوثائق والسجلات الإدارية، ووظيفتها تكون إما تكون مكملة لأدوات جمع البيانات الأخرى في التحليل والتفسير والتعليل، أو جمع البيانات التي تتعلق بالمحاور التي تمسها أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث، وتضمنت هذه الدراسة تحليل الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة بقوانين البيئة.

_ المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث وقد اعتمدت هذه الدراسة على مسببات الظاهرة المدروسة حيث أبرزت مهام ووظائف المديرية خاصة بعد المقابلة مع رؤساء فروعها ومصالحها وأبرزت مجهودهم الساعي لحماية البيئة على مستوى الولاية.

_ الملاحظة:

تعتبر الملاحظة بأنها توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه، أو توجيه الحواس إلى ظاهرة معينة رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، وذلك من خلال ملاحظة نشاط المديرية في الولاية المعبر عن حملات ومحاضرات حول تطوير ولاية مستغانم والمشاريع المجسدة لنظافة الأحياء وغيرها.

- **الدراسات السابقة:**

ـ **بلة نزار**، بعنوان دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسة البيئة في الجزائر، بلدية الكرمة والسانية أنموذجا ولاية وهران2012-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جوان2019، تطرق في هذه الدراسة إلى البعد المفاهيمي والنظري للسياسات البيئية واتجاهاتها العالمية وإلى إيجاد حلول تنقد البشرية من أخطار التلوث الناجم عن تغيير المناخ، وأيضا كيف تؤثر الفواعل المحلية في تفعيل السياسات البيئة في الجزائر بتبيان فعالية جهود هذه الفواعل في تجسيد حماية البيئة، وما يعاب على هذه الدراسة هو حصره لها في مجال ضيق المعبر عن التلوث فقط، فالمجالات البيئية متعددة وواسعة.

ـ **قريب علي**، بعنوان دور الإدارة العامة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019-2020، وتطرق فيها إلى العلاقة بين الإدارة العامة والسياسات العامة وأيضا درس مطلب حول البيروقراطية وكذلك مع الإدارة الإلكترونية، وما يعاب على المذكرة عدم وجود دراسة حالة، مع عدم تحديده للمجال الزمني للدراسة.

ـ **بن أحمد عبد المنعم**، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق بن عكنون2008-2009 تطرق إلى المصطلحات المتعلقة بالشراكة البيئية والتخطيط البيئي، بالإضافة إلى الهياكل الاستشارية والإدارية المكلفة بحماية البيئة ،غلب على هذه الدراسة الجانب القانوني البحث و كأنه يحلل القوانين المتعلقة بالبيئة فكانت الدراسة شكلية غير عملية.

فاعتمدت الدراسة على ثلاثة فصول كل فصل فيه مبحثين وثلاث مطالب، فتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة العامة أما الفصل الثاني فتضمن دور الإدارة العامة في

تفعيل السياسات البيئة أما الفصل الأخير تضمن دراسة حالة مديرية البيئة لولاية مستغانم مع وضع تمهيد وخاتمة لكل فصل.

الـــــفـــــصـــــل الأول:

الإطـــــار الـــــعـــــام

لـــــلإدارة الـــــعـــــامـــــة

الفصل الأول: الإطار العام للإدارة العامة في الجزائر.

تمهيد:

إن المصادر العلمية قد أوردت عددا من التعريفات للإدارة العامة، وهي تؤشر بوضوح إلى أنه من الصعب تعريف الإدارة العامة، لأنها معرفة واسعة، ومتشابكة بمعارف عديدة أخرى، والغرض منها تشجيع السياسات العامة الأكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية وتأسيس ممارسات إدارية منسجمة مع الفعالية والكفاءة والمتطلبات الإنسانية الأعمق للمواطنين وتعددت التعريفات فيها.

المبحث الأول: الإطار المفهومي الإدارة العامة.

المطلب الأول: ماهية علم الإدارة العامة.

إن الإدارة العامة لفظ مركب من إدارة والتي تتضمن خاصيتين: وهما هدف المنظمة والعمل التعاوني، ومن خلالها يتحقق العمل المشترك.

أما بالنسبة لمفهوم كلمة العامة فيتعلق بمجموعة من المنظمات والهيئات والأجهزة التي تقوم بأداء وظائف الدولة.

إذ اختلف علماء الإدارة العامة في تعريفات وتعددها: فهناك من اعتبرها تعاون جهود المجموع في المحيط العام وهناك من اعتبرها تغطية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلاقاتهم المتداخلة.

ففي هذا التعريف تعبر الإدارة العامة عن مجموعة من الجهود المبذولة من طرف السلطات لتحقيق مجموعة من الأهداف.

وعرفت أيضا بأنها ترتبط بعدد من المجموعات الخاصة والأفراد لتقديم خدمات للمجتمع.[1]

ويعرفها "**ليونارد هوايات**" بأنها مجموعة من القوانين واللوائح والممارسات والعلاقات والتقنيات والعادات التي تستهدف بالوفاء بالسياسة العامة أو تنفيذها.

وحسب "**وودرو ويلسون**"**widrow willson** الإدارة هي التطبيق المنهجي والمفصل للقانون وكل تطبيق معين للقانون هو عمل إداري[2].

وأيضا عرفها "**LD white**" على أنها تتكون من جميع تلك العمليات التي تهدف لغرضها إلى الوفاء بالسياسة العامة أو إنقاذها"، فوفقا له يغطي هذا التعريف العديد من العمليات الخاصة في العديد من المجالات: تسليم الخطاب، بيع الأراضي العامة، التفاوض على المعاهدة، جميع المجالات الخاصة بالنشاط الحكومي منها التعليم والصحة وغيرها الكثير.

وبالنسبة ل "**لوثر جوليك**" **luter jollik** الإدارة العامة هي ذلك الجزء من علم الإدارة الذي له علاقة بالحكومة، يهتم في المقام الأول بالسلطة التنفيذية، حيث يتم عمل الحكومة، على الرغم من وجود مشاكل واضحة فيما يتعلق بالسلطات التشريعية والقضائية.[3]

وحسب ما ذكر في التعاريف سابقة الذكر على إن الإدارة العامة تعبر عن العلاقات المتداخلة بين السلطات لاتخاذ القرارات المناسبة لسياسة عامة ناجعة.

---

[1] علي قريب، **دور الإدارة العامة في صنع وتنفيذ السياسة العامة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص سياسات عامة غير منشورة، (جامعة زيان العاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019)، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص6..

[3] Ishwor Thapa ، public administration : meaning، scope and its nature، MPA Student، Public Administration Campus، Tribhuvan University، Balkhu، Kathmandu،technical report،12 jullay2020،p3.

وعرفت أيضا على أنها عمليات صنع القرار، وتخطيط الأعمال التي يراد إنجازها، وصيانة المقاصد والأهداف للسلطة السياسية والمنظمات الشعبية لأجل الحصول على الدعم العام والموارد المالية لتحقيق المناهج الحكومية، كما أنها تنظم وتعيد تنظيم الدوائر العاملة وتوجه العاملين فيها وتشرف عليهم، وتهيئ القيادات الإدارية وتطورها، وتتصل وتتسلح بالمعلومات وتقرر طرائق العمل، وتعميم الإجراءات وتقويم الإنجاز، وتمارس السيطرة، وتقوم بأعمال أخرى من أعمال الحكومة.[1]

فالإدارة العامة هي: الوجه المتحرك من السلطة التنفيذية، والوسيلة التي بواسطتها تصبح مقاصد وأغراض الحكومة حقيقة ملموسة.

وعرفت بأنها عملية تنظيم الجهود البشرية لتحقيق الأهداف العامة للجهاز الإداري على وفق أساليب تشييع أغراض اجتماعية محددة الأهداف.

ويعرفا أيضا الدكتور "**محمد مرسي**" على أنها مجموعة من العمليات المتشابكة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق غرض معين.

وهي أيضا تعبر عن القدرة على الإنجاز وهي بالذات تعني استخدام الإمكانيات المتاحة من أجل إنجاز معين لخدمة أهداف معينة.[2]

و**كتعريف إجرائي** إن الإدارة العامة عملية توجيه وتنظيم وإدارة القوى البشرية لتحقيق الأهداف العامة ولتقديم خدمات للمجتمع.

---

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة العامة المقارنة**، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009)، ص39.

[2] سالم العيدروس، **مقدمة في الإدارة العامة**، (26 مايو2010)،ص3.

المطلب الثاني: نشأة علم الإدارة العامة.

كانت الإدارة العامة في الماضي عملية مرتبطة بالأشخاص، تختلف باختلاف مفاهيمهم ونزعاتهم، فهذا العلم حديث العهد وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية مهد دراسته حيث نادى أحد أساتذة علم السياسة "**وودرو ويلسون**" **widrow willson** عام 1887بوجوب قيام علم خاص اسمه "**الإدارة العامة**" يهتم بدراسة أفضل الطرق لقيام الحكومة بأعمالها.

نشأت الإدارة العامة كموضوع منفصل للدراسة وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية ولقد مرت بعدة مراحل من التطور، وقسمت لست فترات منها:

- **المرحلة الأولى:** ثنائية الإدارة العامة1887-1926.

ولدت الإدارة العامة كتخصص في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر المؤسس الأول لعلم الإدارة العامة في مقال بعنوان دراسة الإدارة تم نشره في عام 1887، وأكد ويلسون على دراسة منفصلة للإدارة العامة فلقد ميز بين السياسة والإدارة، ففي عام 1900 نشر " **فرانك جودنو**"**Frenk jodno** كتابه "السياسة والإدارة" حيث قام بتطوير موضوع **wilsonien theme** بشكل أكبر وأكثر قناعة، حيث جادل بأن السياسة والإدارة وظيفتان متميزتان للحكومة، وفقا له فإن السياسة تعبر إرادة الدولة واعتبر السياسة والإدارة تفرع ثنائي .

وفي الجزء الأول من القرن العشرين، بدأت العديد من الجامعات الأمريكية في النشاط الاهتمام بالحركة الإصلاحية في الحكومة، وبالتالي انجذب العلماء إلى مجال الإدارة العامة. في عام 1914، نشرت جمعية العلوم السياسية الأمريكية تقريرًا، التي حددت أهداف تدريس العلوم السياسية، أحد الأهداف المعلنة كان "إعداد متخصص للمناصب الحكومية". وهكذا، كانت الإدارة العامة المعترف بها كمجال فرعي مهم للعلوم السياسية وتم زيادة دراستها في جامعات أمريكا.

في عام 1926 ظهر أول كتاب مدرسي حول هذا الموضوع، كان هذا" **ليونارد دي وايت**" مقدمة لدراسة الإدارة العامة، يعكس هذا الكتاب بأمانة الموضوع السائد من الفترة المعاصرة: بأن الكفاءة والاقتصاد هما شعار الإدارة العامة.

- **المرحلة الثانية:** مبادئ الإدارة 1927-1937.

الفترة الثانية في تاريخ الإدارة العامة موضوعها المركزي هو مبادئ الإدارة، كان الاعتقاد المركزي في هذه الفترة أن هناك "مبدأ" معين من الإدارة، ومن مهمة العلماء اكتشافها والترويج لها.

افتتحت هذه الفترة بنشر" **دبليو" و "ويلوغبي" dibilio and ylougbi** مبادئ العامة الإدارة (1927). عنوان الكتاب يشير بشكل تصحيحي للغاية إلى: التوجه الجديد للانضباط. شهدت هذه الفترة نشر عدد من الأعمال، من أهمها تجربة **Mary Parker Follet** الإبداعية، **Henry Fayol's Industrial** مبادئ تنظيم والإدارة العامة **Reiley Mooney.** وصلت هذه الفترة ذروتها في عام 1937; إن استخدام كلمة "علم" مهم لجوليك وأوريك يعني ضمنيًا أن الإدارة كانت علمًا.

صاغ "**جوللیك وأوريك" jollik and orik** هذا الاختصار **POSDCORB*** تعزيز سبعة مبادئ للإدارة باختصار، كانت سنوات 1927-1937 السنوات الذهبية للمبادئ في تاريخ الجمهور الإدارة، كانت أيضًا هذه الفترة التي كسبت فيها الإدارة العامة درجة عالية من الاحترام و كان هناك طلب كبير على منتجاتها في كل من الحكومة والشركات.

- **المرحلة الثالثة:** عصر التحدي1938-1947.

بدأ دعاة مبادئ الإدارة في الطعن قريبًا من عام 1938 إلى عام 1947، كانت بالفعل واحدة من التحديات والتساؤلات المستمرة والمتداخلة، حيث تم نشر عام 1938من طرف "**تشيستر آي بارنارد**"، كتاب "وظيفة السلطة التنفيذية"، الكتاب يناقش قضايا الإدارة الأوسع مثل الوظائف الرسمية وغير الرسمية، والتراكب الوظيفي، والبيئة التنظيمية، والتوازن بين الوحدات التنظيمية والمساهمات التحفيزية .

وكتب "**هربرت سيمون**" herbert simoun مقالًا بعنوان " **the proverbes of administration** "في عام 1946، وتم تطوير حجتها في كتابه "السلوك الإداري" الذي تم نشره عام 1947 والذي حصل على جائزة نوبل الفرضية الرئيسية **لسيمون** هي أنه لا يوجد

شيء اسمه مبادئ الإدارة، قام "**هربرت سيمون**" بتطوير ملف النظرية العقلانية للإدارة جنبًا إلى جنب مع "العقلانية المحدودة".

فالإدارة هي علم تحدى من قبل روبرت دال في عام 1947، ونتيجة للانتقادات، وجدت الإدارة العامة نفسها في وضع منكمش، وكانت الروح المعنوية للانضباط منخفضة على هذه المذكرة دخلت الإدارة العامة المرحلة الرابعة في تاريخها.

- **المرحلة الرابعة:** أزمة الهوية1948-1970.

كانت هذه الفترة أزمة بالنسبة للإدارة العامة، وعد العالم الجديد الشجاع من قبل مفكري عصر المبادئ وقفت محطمة ويبدو أن مستقبل الانضباط قليلا غير مؤكد، كانت الإدارة العامة تواجه أزمة هوية.

فبدأ العديد من علماء السياسة في القول بأن الهدف الحقيقي للتدريس في كان المجال هو الفهم الفكري للسلطة التنفيذية، وبالتالي عكس الهدف المنصوص عليه فيه عام 1914م، وكان هناك أيضا حديث عن استمرار هيمنة العلوم السياسية على الإدارة العامة شهدت هذه الفترة مشهدًا للعلوم السياسية، كانت الإدارة العامة و بطبيعة الحال تبحث عن بديل وكان البديل متوفر في شكل علم إداري و هنا أيضًا إذ كان على الإدارة العامة أن تخسر ملفات التميز والهوية المنفصلة والاندماج مع مجال أكبر.

- **المرحلة الخامسة:** منظور السياسات العامة1971-1991.

على الرغم من حالة عدم اليقين والاضطراب في الفترة السابقة، فإن الإدارة العامة سجلت خلال الفترة 1971-1991 تقدمًا ودخلت السبعينيات برؤية جديدة ومتطورة وعامة، إذ جذبت الإدارة العامة علماء من مختلف التخصصات، وبالتالي أصبحت حقل متعدد التخصصات في طبيعته، وفي الواقع من بين جميع العلوم الاجتماعية، فإن الإعلان العام متعدد التخصصات، فهو يعتمد أيضًا بشكل كبير على علم الإدارة.

فالإدارة العامة لديها اقتراب أكثر من علم السياسات والمجالات ذات الصلة به حيث أظهر اهتماما كبيرا بالقضايا في الميدان.

- **المرحلة السادسة (الأخيرة):** التجديف نحو القيادة1999–مستمرة.

بدأت هذه الفترة في عام 1999، فكان يُنظر إلى البيروقراطية على أنها البديل الأفضل لحل لمشاكل التي تواجه المجتمع ولكن فشل هذا الحل، وأدت البيروقراطية إلى البحث عن بدائل أخرى المتمثلة في السوق والمنظمات غير الحكومية، الإدارة العامة الجديدة والمجتمع المدني هما النماذج الجديدة الناشئة كمجال أكاديمي.

وقد يُنظر إلى تطور الإدارة العامة على أنه ينقسم إلى خمسة نماذج: يتضمن الانقسام السياسي في الإدارة (1926–1900)، مبادئ الإدارة (1927–1937)، الإدارة العامة كجزء من العلوم السياسية (1950–1970)، الإدارة العامة كعلم إداري (1956–1970) والإدارة كإدارة عامة (1970–1991) والإدارة العامة الجديدة، ظهرت العديد من الفروع الأخرى أيضًا مثل إدارة التنمية والإدارة الدولية وغيرها.

التركيز الأكبر والأول للإدارة العامة هو نظرية المنظمة وعلوم الإدارة، وتركيزها أيضا على المصلحة العامة والشؤون العامة، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية أهم مصدر للأدب في المجال الإدارة العامة[1].

إلا أن الإدارة بمفهومها الحديث نشأت لأول مرة في مجال إدارة المشاريع الخاصة وارتبطت باسمين بارزين هما:

_ الفرنسي **Henry Fayol.**

_ الأمريكي الفرنسي **Frederic Taylor.**

فالأول يعتبر رائد علم إدارة الأعمال (1925–1841)، والثاني يعتبر أب الإدارة العلمية (1916–1856).[1]

[1] Mr.ramkrichnan،Dr.ravi.k،Theories and concepts of public administration،core course :Polico4 for M.A political science،university of calciut،2019،pp16،17،18،19.

***POSDCORB :**

P :planning. O : organisation.

S : staffing. D :directing.

C : co-ordination. R : reporting. B : budgeting.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الإدارة العامة.

- **أهداف الإدارة العامة:**

تقوم الإدارة العامة بالموازنة بين أهداف متعددة ومتشابكة ومتناقضة، وتنقسم إلى تسعة أهداف ممثلة كالآتي:

- الاستمرار.
- النجاح.
- تحقيق الذات.
- الهدف الأساسي للإدارة العامة هو تقديم خدمة نافعة بغض النظر عن الربح أو عدمه.
- تطبق الإدارة العامة في مجال الخدمة العامة أي الدوائر والمؤسسات الحكومية.
- إن العاملين في مجال الإدارة العامة يعملون في إطار المصلحة العامة ووفقاً للإدارة العامة للمجتمع.
- في مجال الإدارة العامة المستفيد الأول هو أفراد المجتمع.
- تعمل الإدارة العامة ضمن إطار السياسة العامة للدولة وبذلك تستمد المنظمات الحكومية سلطاتها من الدستور والتشريعات والقوانين والأنظمة الحكومية الأخرى.
- ففي حالة الإدارة العامة يقاس نجاح المنظمة بقدر أعلى تقديم الخدمة العامة التي أنشئت من أجل تقديمها.[2]

فتبرز أهمية الإدارة في خلق الكفاءات القادرة على تسيير شؤون المنظمات وتعمل على تحديد الطاقات الإنتاجية، مع الإعتماد على الطرق الحديثة في والمتقدمة في اتخاذ القرارات الإدارية وتسيير شؤون المنظمات.[1]

---

[1] علي قريب، **دور الإدارة العامة في صنع وتنفيذ السياسة العامة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص سياسات عامة غير منشورة، (جامعة زيان العاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019)، ص8.

[2] عمر محمد دره، **مدخل إلى الإدارة العامة**، (حلب، جامعة عين الشمس: كلية التجارة2019)، ص65،66،67،68.

- **وظائف الإدارة العامة:**تتميز الإدارة العامة بعدة وظائف متداخلة ومتوازنة والممثلة في التخطيط والتنظيم، التوجيه والتنسيق، الاتصال والرقابة وهي كالآتي:

_ التخطيط Planing:

لقد تعددت المحاولات التي أجريت لتعريف التخطيط للتفريق بينه وبين أنواع النشاطات الإدارية الأخرى، حيث يري "**هنري فايول**" أن التخطيط هو التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لمواجهته، ويقول "**هارلود كونتز**" إن التخطيط في الواقع هو التقرير المقدم لما يجب عمله وكيف يمكن عمله؟ ومتى يمكن عمله؟ ومن الذي سيقوم بالعمل، وهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه وبين ما نرغب في الوصول إليه، كما يعرف على أنه العملية التي يتم من خلالها تحديد أهداف المنظمة والموارد الضرورية والأفعال المؤدية لتحقيقها، وتقوم عملية التخطيط على عدة مراحل تتلخص في: تحديد الأهداف، تحديد الوسائل والإمكانيات، توزيع الخطة على الأعوان العموميين والإدارات الفرعية مع متابعة الخطة وتقويمها.

_ التنظيم Orgnizing:

يمكن تعريف التنظيم على أنه عملية إدارية تهتم بتحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الصلاحيات على الأفراد وتخصيص الموارد وكذا التنسيق بين الأنشطة والأقسام من أجل إنجاز الأعمال بشكل فعال.

وهي وظيفة تقوم على تحديد مكونات الجهاز الإداري وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل وحدة إدارية وعلاقة هذه الوحدات ببعضها البعض، وهو ما يظهر في الأخير مكونات الهيكل التنظيمي للإدارة العامة حيث يعتبر الهيكل التنظيمي الوسيلة والأداة المساعدة على تحقيق أهدافها من حيث إحداث الوظائف العامة وتصنيفها وشغلها ومهامها وغيرها من العناصر المساهمة في قيام وظيفة التنظيم.

_ التوجيه Directing:

وتنفرد هذه الوظيفة الإدارية بخاصية تميزها عن الوظائف السابقة، وهي أنها ترتبط بتنفيذ العمل أو النشاط، حيث يصبح من الضروري أن تمارس الإدارة مهام التوجيه للعنصر

---

[1] فاطمة بدر، معاذ الصباح، **الإجازة في علوم الإدارة**، (منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2022)، ص3.

البشري في الاتجاه الذي يساعد على تحقيق الأهداف. ولقد تضاعفت أهمية التوجيه مع اتساع الجهاز الإداري في المنظمات والإدارات العمومية، ويعرف التوجيه على أنه التوفيق بين نشاط الجماعة التي تعمل على تحقيق عرض مشترك وبث الانسجام بين أفرادها.

وتتحقق عملية التوجيه الإداري من خلال عدة أساليب من أهمها: إصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة للعاملين، قيادة المرؤوسين من خلال القدرة الحسنة واختيار أساليب القيادة الفعالة، تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، من خلال تحفيزهم بما يتلاءم مع احتياجاتهم ورفع روحهم المعنوية، وكذا الاتصال الفعال ذو الاتجاهين مع المرؤوسين.

_ التنسيق والاتصالCoordination and communication :

يقصد بالتنسيق الترتيب المنظم لجهود الجماعة كي تتوحد هذه الجهود في التصرف والتنفيذ لتحقيق الهدف المحدد، وتنبع الحاجة إلى التنسيق الإداري، نتيجة لاختلاف الأفراد في فهمهم وتفسيرهم للقرارات والسياسات واللوائح ونظم العمل، وكذا تقديرهم للأهداف المطلوبة. أما الاتصال فهو أي سلوك يؤدي إلى تبادل المعلومات بهدف إيجاد نوع من التفاهم المتبادل، وتتمثل أهمية الاتصال في إدراك طبيعة الأعمال والمهام، معرفة معوقات العمل والتغلب عليها، همزة وصل بين المدير ومراكز الأداء، توحيد وتنسيق الجهود المختلفة في التنظيم، ترقية الكفاءة الإدارية والعلاقات الاجتماعية، تنمية العلاقات الإنسانية داخل المنظمة من خلال تقديم وتلقي المعلومات وتبادل الآراء والأفكار.

_ الرقابة Controlling :

تعتبر الرقابة وظيفة ضرورية في جميع مستويات الإدارة، وتعني متابعة قياس الأداء المتحقق أو نتائج الأعمال، ومقارنة ذلك بالأهداف المخططة مسبقا، ومن تم تحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا تطلب الأمر ذلك، وقد عرفها "**هنري فايول**" بأنها على التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث طبقا إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها. وفي عالم اليوم تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في ترصين عمليات الرقابة خلال عمليات تنفيذ الأعمال المختلفة[1].

[1] فتيحة فرطاس، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن**، (مجلة الاقتصاد الجديد، م02، ع15، 2016)، ص 308،309.

الشكل رقم ا – 1 :

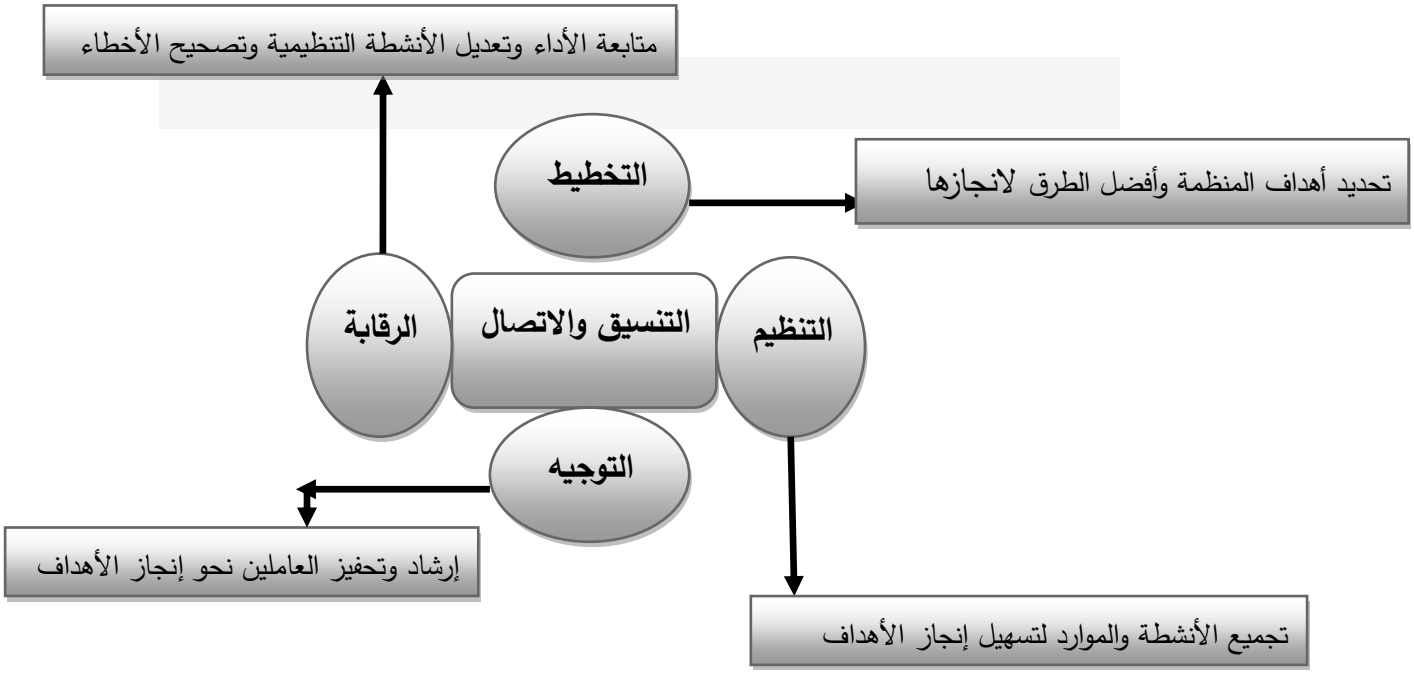

المصدر: فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، سنة، 2016 ص309.

وظهرت مجموعة أخرى من الوظائف ممثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم :I – 1:

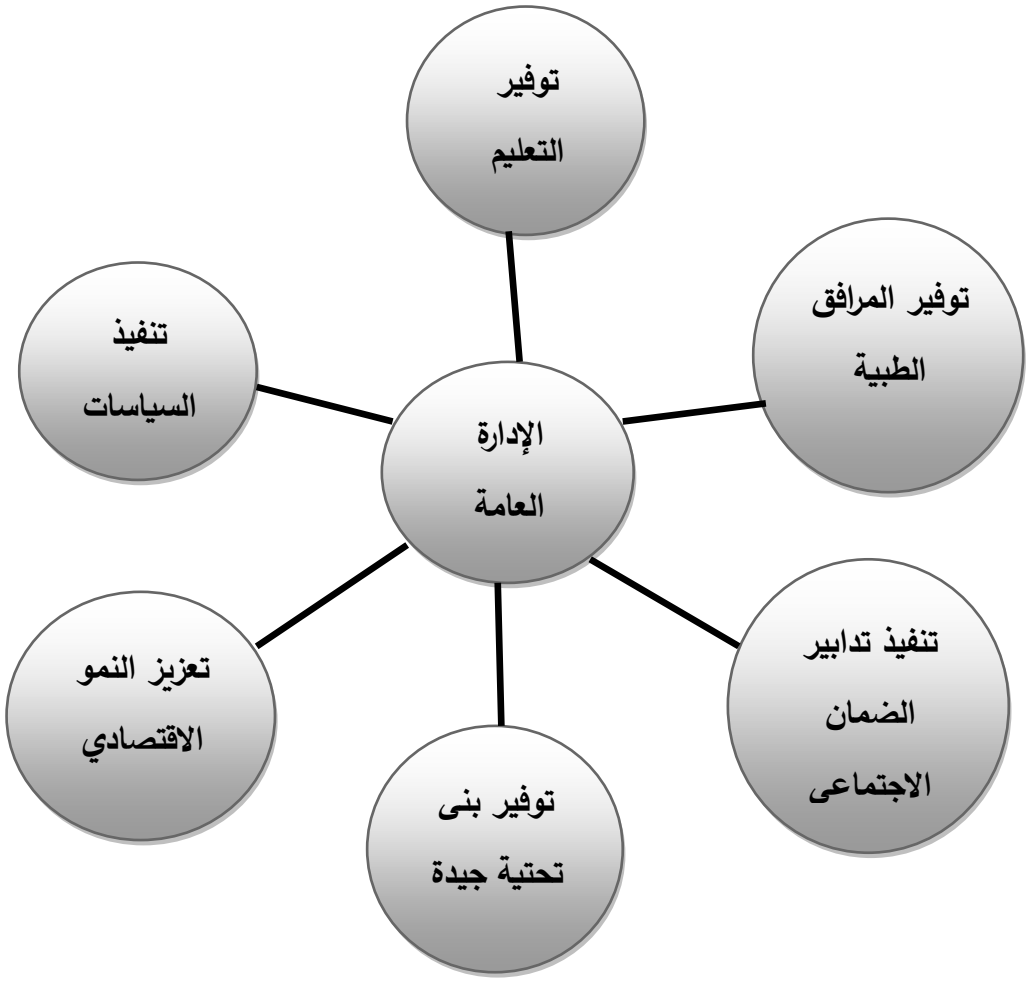

المصدر:

Book of public administration
by vikas publishing house ; reserved 2017.
Fig.2 : Basic functions of public administration**.**

الإدارة العامة في العملية السياسية:

أطلق ويلسون في مقالته الشهيرة سنة (1887) اسم الانقسام بين السياسة والإدارة، وهو نموذج نظري يركز على السمات المميزة للجمهور الإدارة مقابل السياسة، وبكلمات ويلسون فإن الإدارة العامة ; "تقع في الخارج المجال المناسب للسياسة ".

فيستند الفصل بين السياسة والإدارة على نظرة وظيفية هيكلية للحكومة، وتقسيم السلطة الحكومية بين المنتخبة والمسؤولين الإداريين على طول الخطوط الوظيفية على هذا النحو، يتم تصور الحكومة كما لو كانت لها مجالان منفصلان مثل السياسة والإدارة، مع احتلال كل منهما على حدة بواسطة المسؤولين المنتخبين والإداريين.

ومن جهة أخرى وضع علماء الإدارة العامة قدرًا كبيرًا من مخرجات البحث في دور الإدارة العامة في العملية السياسية، تنوعت منهجيات البحث بشكل كبير بما في ذلك المقابلات والأدلة القصصية ودراسات الحالة والتجارب الشخصية، المسوح وتحليل البيانات الوصفية واختبار الفرضيات وبناء النموذج النظري بحيث توصلوا إلى التركيز على الدور السياسي للمسؤولين الحكوميين بينما ركز البعض الآخر على تدخل المسؤولين المنتخبين في الإدارة.

يعد تحديد دور الإدارة العامة في العملية السياسية أمرًا صعبًا ومهمة أكاديمية نظرًا لحقيقة أن أي تعريف من المحتمل أن يحمل آثارًا قوية على الهوية الفكرية والتطوير المؤسسي للإدارة العامة. [1]

[1] Tansu Springfield Department of Public Administration Public Affairs Center, Room 418 One University Plaza Demir , politics and adminstration , a review resarch and some suggestionUniversity of Illinois at, , pp 10,12

المبحث الثاني: الإدارة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: مبادئ ومستويات الإدارة العامة.

المبادئ:

إن مبادئ الإدارة العامة، تعبر عن خلاصة الحكمة والتفكير الطويل والتجارب، والدراسة من قبل مفكري الإدارة الذين توصلوا إليها بعد مدة طويلة من الزمن، وبواسطة هذه المبادئ يمكن للمديرين أن يتوصلوا إلى حل الكثير من المشكلات الإدارية، فاعتمادها يبسط المشكلات وييسر حلها، وييسر الطريق أمامهم.

ويمكن تلخيص مبادئ الإدارة العامة، التي بموجبها تتم إدارة المنظمات بما يأتي:

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لواجبات المدرين.
- يجب أن تكون هناك مهمة واحدة لكل فرع أو قسم.
- يجب أن يمثل كل فرع، أو إدارة، وحدة مستقلة تحت رقابة مدير واحد.
- يجب أن يتراوح عدد المرؤوسين للرئيس الواحد ما بين 5-8.
- إن تجميع المسؤوليات الثانوية يجب أن يعتمد على قدرات المرؤوسين، ويجب أن تحدد واجباتهم بدقة.
- يجب أن تكون هناك درجة كبيرة جدا من التفويض في المسؤوليات العملية اليومية، مع وجود ضوابط رقابية كافية تستخدمها الإدارة في رقابة الأداء.
- يجب أن تكون تفرقة واضحة بين المدير المباشر والمسؤوليات الوظيفية المتخصصة، بحيث تكون سبل ومسارات الاتصال الخاصة بالمتخصصين الاستشاريين واضحة ومحددة.[1]

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة العامة المقارنة**، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009)، ص62-ص66.

_ المستويات:

الهدف الأساسي من تنفيذ هذه الوظائف استخدام الإمكانيات البشرية والمادية في المنشأة أحسن استخدام وخلق الجو الصالح المناسب لتشغيل كافة الموارد المتوفرة إلى أقصى طاقاتها الممكنة لتحقيق الأهداف المنشودة بأقل التكاليف، مراعية في ذلك الناحية الإنسانية في معاملة العنصر البشري إذ أنه هو الذي يقوم بالإنتاج، ولا يصلح الإنتاج من دون صلاحية العامل والموظف،

والمشاركة الجماعية بينهم تقسم في الغالب أية مؤسسة إلى ثلاثة مستويات إدارية لكل منها طبيعتها. ويقصد بذلك طريقة توزيع الإداريين فيها، وعادة ما يظهر التقسيم الإداري للمستويات في المؤسسة في نهاية مرحلة التنظيم وهي:

– الإدارة العليا ويمثلها في الغالب المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة.

– الإدارة الوسطى ويمثلها مديرو الأقسام.

– الإدارة التنفيذية وأحيانا تسمى الإدارة التشغيلية ويمثلها المشرفون فهي التي تشرف مباشرة على تنفيذ الأعمال وتنزيل السياسات على أرض الواقع، وتحت رعاية هؤلاء يعمل الموظفون والعاملون تتطلب طرق الإدارة السليمة تواصل بين تلك المستويات، فالإدارات العليا تهتم بالتخطيط والتوجيه، وتتطلب الإدارات التحتية التواصل مع العاملين لرفع كفاءاتهم وتدريبهم المتواصل وتحفيزهم على العمل بمهارة، وتشجيعهم على أن يبدوا آرائهم من أجل تحسين الإنتاج أو تحسين عملية الإنتاج.

ينطبق ذلك على أي إدارة سواء كانت إدارة حكومية أو إدارة مؤسسة اقتصادية أو شركة، يستفيد المدير من آراء العاملين سواء من خلال الحوار في ندوات دورية أو اقتراحات مكتوبة من العاملين.

وبعد دراستها يمكن أن تصاغ في خطوات عملية يلتزم بها الجميع عندما يشعر الموظف والعامل بقيمته وأهميته في المؤسسة التي يعمل بها، واقترابه من رئيسه واعتزازه بالعمل معه فهو يخلص في عمله، ويقدم أحسن مايمكنه من الإنتاج سواء في خدمة الناس أو الزبائن أو تصنيع المنتج الذي يقوم بإنتاجه. تلك القيمة الشخصية تحفز العامل والموظف للقيام بأعماله على أحسن مستوى، غير عابئا بترقية أو علاوة مادية، شعوره الشخصي بالانتماء

إلى هذا المدير وإلى هذه المؤسسة هي أكبر الدوافع على رضاه النفسي واستقراره في العمل وكذلك توازنه العائلي[1].

المطلب الثاني: **أنواع الإدارة العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى.**

ـ الأنواع:

تتمثل في نوعين أساسيين وهما:

- **الإدارة العامة:** تتميز بكونّا تعمل في ظروف احتكارية، تؤدي خدمات عامة ليس هدفها الربح إنما الخدمة واجب، تلتزم قاعدة مساواة المواطنين أمام الخدمة دون تمييز، كما أن هذه الإدارة تعتبر ذات مسؤولية عامة وضخمة وفيها عدد كبير من الموظفين.
- **إدارة الأعمال:** تتميز بروح المنافسة الحادة كما أن هدفها الأسمى هو تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق إدارة المشروعات الخاصة وهي عادة أصغر من الإدارات العامة، وفيها عدد أقل من الموظفين.
- والفرق بينهما من ناحية الهدف يتمثل في أن الإدارة العامة تهدف إلى تقديم خدمة أو تحقيق مصلحة عامة للأفراد المجتمع من خلال النشاط الذي تقوم به، أما بالنسبة لإدارة الأعمال لإقامة أي نشاط هو تحقيق العائد الاقتصادي و يتأكد هذا الدافع في الواقع العملي.
- و من ناحية المستفيدين وجود اختلاف في القطاعين ففي المشروعات الخاصة المستفيدون شريحة معينة تتألف من صاحب العمل، المساهمين و العملاء أو فئة خاصة من المجتمع، وفي المقابل في القطاع العام المستفيدون في أغلب الأحيان عدد كبير من أفراد المجتمع.

[1] علي قريب، **دور الإدارة العامة في صنع وتنفيذ السياسة العامة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص سياسات عامة غير منشورة، (جامعة زيان العاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019)، ص،ص13-14.

- ومن ناحية المنافسة، فالمشروعات العامة تعمل في ظل ظروف احتكارية بمعنى أنه توجد إدارة واحدة في مجال النشاط الواحد، وذلك لأن نشاطات الإدارة العامة يوجد بينها نوع من التنسيق والتكامل، فمثلا لا يمكن أن يكون هناك تنافس بين وزارة التعليم العالي والمؤسسة العامة للتدريب المهني بل هناك تكامل وتنسيق بين هذه المرافق العامة لأن لكل منهما دورا يقوم به لتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع.

وأما بالنسبة للقطاع الخاص فتسود فيه روح المنافسة الحرة ومن ثم تتصف الشركات الخاصة بالمخاطرة وتتيح الفرص، الأمر الذي يؤدي إلى التطور السريع والخلق والإبداع و هذه تعتبر ظاهرة صحية بالنسبة للقطاع الخاص.

- ومن ناحية المساواة، تسود بين العاملين في القطاع العام، وذلك معناه بأن خريجي الجامعات إذا تم التحاقهم بقطاعات الإدارة العامة يتحصلون على نفس المزايا الوظيفية مثل الإجازات وشروط الترقية وغيرها، لأن هناك نظام واحد يطبق على العاملين في القطاع العام، بينما في المشروعات الخاصة فكل شركة لها نظام خاص تنفرد به عن بقية الشركات الأخرى تحكمه ظروف الشركة الاقتصادية واحتياجها من القوى العاملة، وهذا ما يبرهن وجود اختلافات في المزايا من كل شركة.
- وأما من ناحية ديمومة الوظيفة، فتتصف الوظيفة في المنظمات العامة بأنها دائمة ولذلك نجد أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع يفضلون الالتحاق بالوظيفة العامة حيث يمكن تحقيق ما يعرف بالأمن أو الاستقرار الوظيفي، وهذا نابع من أن نشاطات وأعمال المنظمات العامة ذات طابع حيوي وضروري لأفراد المجتمع لا يمكن الاستغناء عنها.

وبينما في إدارة الأعمال فالوظيفة هي ذات طابع مؤقت وتعاقدي لأنه يمكن توقف نشاط الشركة في حالة عدم قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وتحقيق الأرباح التي يتوقف عليها استمرار النشاط.[1]

[1] طلق عوض الله السواط، طلعت عبد الوهاب السندي، طلال مسلط شريف، **الإدارة العامة:المفاهيم، الوظائف، الأنشطة،** (دار حافظ للنشر و التوزيع)، ص10-13.

- **علاقة الإدارة العامة بالعلوم الأخرى:**

_ العلاقة بين الإدارة العامة وعلم السياسة:

من الأهمية يمكن معرفة طبيعة العلاقة العامة بين الإدارة العامة وعلم السياسة، لذا تعتبر الإدارة العامة النشاط الذي يتعلق بتنفيذ الأهداف العامة للدولة، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة التي بين الإدارة العامة وعلم السياسة تتميز بالقوة.

فالأهداف العامة ورسم الخطوط العريضة والخطط الأساسية والمحافظة على القيم الاجتماعية ترسم عن طريق السياسة العامة للدولة بمعنى أنها خارجة عن نطاق الإدارة، فلإدارة تقوم بعملية التنفيذ وما يتعلق بالتفصيلات للأهداف العامة والتطبيق العملي.

وعلى الرغم من الاختلاف المتباين بينهما، إلا أن علم الإدارة يعتمد على علم السياسة اعتمادا كبيرا، والإدارة العامة تشرف على الوصول لتحقيق الأهداف المنشودة، لأنها تلعب دورا هاما في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وإبداء الرأي والمشورة ورفع التوصيات إلى الجهات العليا للأخذ بها.

_ العلاقة بين الإدارة العامة والقانون الإداري:

ينحدر علم الإدارة العامة والقانون الإداري تحت ما يعرف باسم العلوم الإدارية، إلا أن لكل منها الذاتية الخاصة به، فالقانون الإداري يعبر عن مجموعة من القواعد القانونية الملزمة والمتعلقة بتنظيم المصالح العامة ونشاطها، لذا فهو يوضح الأنظمة والقواعد التي تنظم الإدارة العامة من ناحية تأسيسها وتنظيمها ونشاطها، إضافة إلى ذلك يحدد القانون الإداري الطرق والوسائل والأساليب والإجراءات التي تمارسها الإدارة العامة.

لأن الإدارة العامة تخضع لأحكام للقانون الإداري ولكنها ليست جزءا منه كما أشار "**الطحاوي**" إلى أن الإدارة العامة تسير في فلك القانون الإداري... وخضوع الإدارة العامة لأحكام القانون الإداري لا يجعلها جزءا منه.

يوجد بينهما صلة وثيقة، فالإدارة العامة تتأثر بالقانون، إذا كان أفراد المجتمع يلتزمون باحترام القانون فإن مسؤول الإدارة العامة أكثر التزاما في عمله وفقا للأنظمة المطبقة، وإن ارتكب خطأ فإنه يحال إلى المحاكم الإدارية التي تقوم على أساس الموازنة بين مصالح الأفراد ومصالح الإدارة في نفس الوقت.

_ العلاقة بين الإدارة العامة وعلم الاجتماع:

يركز علم الاجتماع اهتماماته في المشكلات المتعلقة بالمجتمعات الإنسانية ويعتبر أحد الروافد الرئيسية في العلوم السلوكية والمفاهيم المتعلقة بالسلوك الإداري.

ويعتبر دراسة المجتمع والجماعات مجالا مهما لعلم الاجتماع، حيث يركز على دراسة أنواع الجماعات والأسس التي تقوم عليها وعلاقتها ببعضها البعض، لذلك إن للجماعات أهمية وتأثير كبير على تفكير الإدارة وسياستها وبرامجها ونشاطها.

ولرواد علم الاجتماع إسهامات في دراسة جانب من جوانب الإدارة العامة، إذ يعتبر "**ماكس فيبر**" أحد المهتمين بدراسة البيروقراطية، وقد توصل إلى تنظيم له خصائص وقواعد لحكم العاملين والعاملين في الإدارة.

إن علم الاجتماع ذو صلة وثيقة بالإدارة والتنظيمات الاجتماعية فهو يهدف إلى دراسة ومعرفة القواعد والتقاليد التي تحكم العلاقات بين الأفراد داخل المنظمة، مما سهل على المدراء معرفة أمور كثيرة عما يدور أو يحكم عمل الجماعة أو الفرد وخاصة التنظيمات غير الرسمية وعلاقتها بالتنظيمات وأي مفاهيم أخرى لها صلة تؤثر على الجماعة بما يخدم أهداف التنظيم والعاملين.

_ العلاقة بين الإدارة العامة وعلم النفس:

تركز دراسات علم النفس على الاهتمام بالعنصر الإنساني، فدارسو علم النفس تنصب اهتماماتهم على دراسة الفرد وانطباعاته ومشاعره، فالمفاهيم الشخصية، والدوافع والإدراك، وسيكولوجية النمو، والقيم والاتجاهات والعوامل البيئية والوراثية في نمو الفرد وسلوكه هي مفردات علم النفس وتلعب هذه الأنماط السلوكية دورا أساسيا في التأثير على سلوك الفرد وإنتاجيته داخل المنظمة.

فأهداف علم النفس مثلا تساهم في خدمة الإدارة العامة ومنها زيادة الكفاءة الإنتاجية والانسجام، إيجاد نوع من الاستقرار الوظيفي عن طريق حل الصراعات والمنازعات ومصادر الشكاوى، تحسين نوعية العمل بشكل لا يفقد الموظف الاهتمام والحد من قدرته، وأخيرا معرفة النمط الثقافي وخاصة القيم والاتجاهات السائدة في داخل التنظيم.

_ العلاقة بين الإدارة العامة والاقتصاد:

تتوافق دراسة الاقتصاد مع دراسة الإدارة العامة في كثير من الأوجه، إذ أن المالية العامة والميزانية والإدارة المالية تعتبر موضوعات أساسية حيث يشترك في دراستها دارسو الإدارة العامة والاقتصاد، فالدولة تقوم بإرساء القواعد الأساسية للاقتصاد العام وتوكل مهمة التنفيذ إلى الأجهزة الإدارية، وعليه فالإدارة الحديثة تمارس نشاطات ذات طابع اقتصادي مثلا تحديد مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق والرقابة المالية.[1]

المطلب الثالث: الإدارة العامة في الجزائر.

باتساع نطاق تدخل الدولة في تسيير وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تعاظم دور الإدارة حتى أصبحت تهتم بكل شيء، فشملت جميع نواحي الحياة وأصبحت أداة لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية، وتميزت الإدارة الجزائرية بعدة خصائص في فترات محددة من قبل الاستقلال وبعده حتى الفترة الأخيرة الممثلة فيما تضمنه مخطط عمل الحكومة المعلن في سبتمبر 2021.

تميزت مرحلة ما قبل الاستقلال بظهور الإدارة العامة الفرنسية ذات صفة قمعية بغية لطمس الشخصية الوطنية للمواطن الجزائري، وكانت معظم خدماتها للمعمرين فقط، ظهرت أول إدارة عامة في الجزائر سنة1956 بعد انعقاد مؤتمر الصومام، وتم تجسيدها بصفة فعلية مع التقسيم السياسي والإداري الذي رافق الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة سنة 1958، أما بعد الاستقلال بقيت الإدارة العامة الجزائرية تابعة للإدارة الفرنسية، إذ كانت الأوضاع في هذه المرحلة متميزة بظهور مشاريع التصنيع من صناعات ثقيلة، والأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول، وانتهاج الجزائر سياسة تسريح العمال، كانت فترة أزمات خاصة بالنسبة للإدارة العامة.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص7-10.

[2] علي قريب، نفس المرجع السابق، ص17،18.

المشاكل التي تعاني منها الإدارة العمومية الجزائرية:

لا تزال الإدارات العمومية الجزائرية تعرف وتواجه بعض المشكلات،التي أثرت على سمعتها ومستوى خدماتها، وحسب بعض الباحثين في المجال الإداري فإن أهم مشكل يؤرق الإدارة العمومية في الجزائر البيروقراطية بمفهومها اللاعلمي وكما تسمى البيروقراطية السلبية المرتبطة أساسا بالتعقيدات الإدارية، والروتين والجمود الإداري، وغيرها من المشكلات المتمثلة في البيروقراطية المتصلبة وتعني تمسك الإداريين بالحرفية الشديدة في تطبيق أوامر، وأما بالنسبة للمركزية الشديدة المتعلقة بميل بعض القادة الإداريون في الإدارات العمومية الجزائرية والمسؤولية لمن هم دونهم، مع التهرب من المسؤولية واستغلال النفوذ، الروتين الإداري وضعف وخلل في الإدارة.[1]

أما بالنسبة لفترة الدراسة المتضمنة لمخطط الحكومة لسنة2021 تحت عنوان عصرنة الإدارة والوظيفة العمومية:

إن هذا الإجراء، يقتضي إصلاح تنظيم الإدارة العمومية ومراجعة أنماط تسييرها، يظل يشكل محورا يحظى بالأولوية في مخطط عمل الحكومة.

- **إصلاح تنظيم الإدارة العمومية:**

يتطلب هذا المسعى الذي يهدف إلى تحقيق عمل الإدارة العمومية وتجديد الخدمة العمومية، الشروع في وضع تصور شامل حول إشكالية تنظيم الإدارة المركزية وفروعها، وكذا تنظيم المؤسسات والهيئات العمومية (المجالس، وسلطات الظبط...) والهياكل العمومية، بهدف الخروج برؤية ومخططات تتكيف مع التغيرات والتحولات الناجمة عن متطلبات عصرنة الإدارة العمومية.

ولهذا الغرض، ستواصل الحكومة وفق مسعى متدرج، الأعمال التي شرع فيها أصلا، والمتمثلة تحديدا فيما يلي:

_ إعادة تنظيم وإعادة تأهيل وعصرنة المرافق العامة الكبرى للدولة، والإدارات المركزية والمصالح غير الممركزة والمؤسسات العمومية.

---

[1] سامية منزر، زرف بلقواس، **الإدارة العمومية في الجزائر وإستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة،(م10،ع12، 2020)، ص 32،33،34.

- إعادة تأهيل هيئات المساعدة على الحوكمة، ولاسيما سلطات الضبط، من خلال تعزيز وتزويدها بالوسائل اللازمة لتأدية مهامها.
- مراجعة قانون البلدية والولاية، من أجل تعميق اللامركزية وتعزيز صلاحيات الجماعات المحلية ومواردها من جهة، وإعادة تحديد الصلاحيات، وإعادة تحديد صلاحيات واختصاصات الدولة والجماعات المحلية من جهة أخرى.
- تنصيب الولايات المنشأة حديثا.
- تحويل الهيكل الإقليمي للبلاد من خلال إعداد تنظيم إداري يتماشى والحقائق الجديدة للبلاد.
- إنشاء تنظيم إداري مناسيب لعاصمة البلاد ومدنها الكبرى، من أجل ضمان تسيير فعال وعصري.

إصلاح طرق تسيير الإدارة العمومية:

ستعكف الحكومة على ضمان تأطير مسار عصرنة الإدارة العمومية والإشراف عليه من خلال توجيه ومتابعة وتقييم الأعمال التي شرع فيها، فيما يخص طرق وأساليب تسيير الإدارة وفروعها والتسيير العقلاني للموارد...وذلك من خلال إنشاء آليات صنع القرار وتطوير سير الفرق والتسيير التشاركي القائم على النتائج.

التحول الرقمي للإدارة العمومية:

وفي هذا الإطار، واستنادا إلى المكاسب المسجلة في هذا المجال، ستعمل الحكومة على بروز حكومة إلكترونية حقيقية، من خلال تعميم استغلال رقم التعريف الوطني **(NIN)***، وتسريع إنشاء شبكة الإنترنت الحكومية**(RIG)** ومركز البيانات الحكومي، بالإضافة إلى إنشاء بوابة حكومية تسمح بولوج موحد وأسرع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات.

ولهذا الغرض، ستستمر الحكومة في تكييف الإطار المعياري والتنظيمي اللازم للتحول الرقمي مع التركيز على تسريع استخدام التصديق الإلكتروني كشرط مسبق للتوقيع الإلكتروني للوثائق.[1]

[1] مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الصادر في سبتمبر 2021.
. https://amb-algerie.fr/wp-content/uploads/2022/04/Pland-action-du-gouvernement-pour-la-mise-en-oeuvre-du-programme-du-president-de-la-republique-2021-fr.pdf

***RIG : مركز البيانات الحكومي.**

***NIN : national identity managment commission.**

الخلاصة:

لخص مخطط عمل الحكومة مجموعة من الأهداف المتعلقة بتطوير الإدارة العامة وإلحاقها بمتطلبات العصر، وتضمنت هذه الأهداف المقررة على شكل سياسات متناسقة ومنسجمة فيما بينها لكنها تبقى مجرد مشاريع قيد التنفيذ خالية من الأرقام، ناقصة الفعالية التي تعبر عن قياس مستوى الإنجاز أو النتائج المحصل عليها من البرامج بالمقارنة مع الموارد المستخدمة مع مدى تحقق هذه الأهداف على المدى المتوسط والطويل وغياب عنصر الاستشراف، لذلك وجب على الدولة دراسة بيئة والموارد الموجودة بعدها تقرر البرامج وهذه الأخيرة توصل إلى النتائج عبر المخطط الثلاثي المعبر عن (الدولة،الأهداف و النتائج) هذا من جهة.

فمن جهة أخرى، وكنتيجة أخيرة، اختلف باحثي وعلماءعلم الإدارة حول طبيعة الإدارة العامة، أي ماهية وجوهر وكيان الإدارة العامة، أي ماهية وكيان الإدارة العامة، هل هي فن أو علم؟، ويعود سبب ذلك إلى أن الإدارة العامة قد نشأت في بداية أمرها مستندة إلى الخبرات والمهارات الخاصة بالأشخاص أكثر من اعتمادها على المبادئ والحقائق العلمية.
واتفقوا على أن طبيعة الإدارة تجمع بين العلم والفن، فهي علم عندما تعتمد على خطط البحث العلمي في كثير من مجالاتها، وهي فن لأنها تحتاج إلى ذكاء والإلهام واسعة الأفق عند الحديث عن الرؤية المستقبلية.

الفصل الثاني:

دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر

الفصل الثاني: دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر.

تمهيد:

أصبحت الدراسات البيئية من أهم الأبحاث المعاصرة في الوقت الحاضر ومع انعقاد مؤتمر البيئة البشرية بستوكهولم سنة1972 ، برزت مجموعة من المفاهيم البيئية والتي لها علاقة مباشرة مع المشاكل المعاصرة في العالم حيث انشغل بها المسؤولون لتأثيرها الخطير على مستقبل العالم ومع مطلع التسعينات بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن مستقبل العالم نتيجة الخطر الذي بات يهدد الإنسان والحياة من أزمات وكوارث وحروب، حيث بات موضوع البيئة أكثر المواضيع أهمية على المستوى العالمي والوطني.

المبحث الأول: السياسات البيئية.

المطلب الأول: ماهية السياسات البيئية.

أولا: تعريف البيئة:

أما عن مفهوم البيئة في اللغة الفرنسية، عرفت سنة 1972 في القاموس الفرنسي من طرف الفقيه **Michel Prieur**«مجموعة من العوامل والاصطناعية التي تحدد حياة الإنسان"، وأيضا حسب معجم اللغة الفرنسية هي "مجموعة الظروف الطبيعية والثقافية والاجتماعية القادرة على التأثير على الكائنات الحية والنشاطات الإنسانية."

وهي تعبر عن مجموعة من العوامل المحيطة بحياة الإنسان.

ثانيا: السياسات البيئية:

- **علم السياسات البيئية:**

يعرف علم السياسة البيئية على أنه ذلك الصراع المحتدم الذي يبتغي إجراء مفاوضات بين المصالح المتضاربة للكائنات الحية، حيث إن صراعا كهذا يحدد الشروط البيئية لبقاء تلك

الكائنات جميعا، ومن ثم يشير هذا التعريف إلى دمج التفكير البيئي في السياسة العامة الدولة لحماية البيئة.

وتعرف السياسات البيئية على أنها عدد من القرارات التي تتخذها الحكومة المركزية لتوجيه سلوكيات الشعب نحو المحافظة على الموارد وحماية البيئة وتحسين الخدمات البيئية المتاحة في المجتمع.

وهي أيضا تعبر عن القوانين والأنظمة ذات الصلة بالبيئة التي تعتمدها هيئة حكومية ما وتنفذها وتفرضها.[1]

وعرفت على أنها جزء من السياسات العامة والضرورية لمستقبل أفضل للإنسان، كما أن مهمتها لا تنحصر في معالجة الأضرار البيئية وإنما تتعدى إلى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان.

كما يمكن تعريفها على أنها تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك من خلال الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في الأخير توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح آليات التصحيح.[2]

وتعتبر أيضا جزءا من السياسة العامة التي تشكل مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات المحلية أو الدولية بهدف تحليل سلوكيات المواطنين وتوجيهها نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وكذا الارتقاء بالخدمات البيئية المتاحة للمجتمع.

---

[1] نزار بلة، **دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية غير منشورة، تخصص إدارة جماعات المحلية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان)2019، ص، ص24،16.

[2] محمد كاكي، **واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017-2018)، ص112.

وهي تعبر عن مجموعة من القوانين واللوائح المتعلقة بالحفاظ على البيئة المطروحة من طرف الحكومة كقرارات ناجعة وفعالة تخدم المجتمع وصحة المواطن.

وكذلك تعتبر عن حزمة من القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة والمشاركة والمسؤولة عن نتائج الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح آليات التصحيح والتنمية.

إذن فالسياسة البيئية ينظر لها أولا من منظور السياسة البيئية المتعلقة بالوحدات العامة كالدولة أو وحدة إقليمية معينة كالجماعات المحلية (الولاية أو البلدية) والتي يمكن تسميتها بالسياسة البيئية العامة أو الكلية، وثانيا من منظور السياسة البيئية الخاصة أو الجزئية المتعلقة بالمنظمة أو الشركة بصفة خاصة.[1]

تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات، موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسة لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة.

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة، وأن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار إنما يتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل في معالجة البيئة المتواجدة وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان.[2]

---

[1] إيمان قلال، محمد بن أحمد، **دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد11، أكتوبر2016)، ص ص83،85.

[2] سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر غير منشورة، شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، (جامعة العربي بلمهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 2014-2015)، ص ص15،16.

وكتعريف إجرائي السياسة البيئية هي جملة من الإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة وللحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة البيئية.

- **الأهداف:**

من متطلبات السياسة البيئية أن تكون واضحة بشكل كاف بحيث تكون قابلة للتطبيق، وأن تكون مفهومة من قبل الجهات المهتمة، الداخلية والخارجية، وان تراجع بشكل دوري، وتعدل بحيث تعكس بشكل واضح المعلومات والظروف المتغيرة، وهي متمثلة في:

_ أخذ الجوانب والتأثيرات البيئية الهامة في الحسبان في جميع أنحاء أعمالنا العمليات، والحفاظ على نظام إدارة بيئية فعال في كل مصنع.

_ التأكد من أن القضايا البيئية يتم تقييمها بشكل صحيح ومراعاتها عندما تكون أساسية يتم اتخاذ قرارات بشأن سلاسل التوريد والعمليات وتطوير المنتجات الجديدة.

_ جودة المياه.

_ استخدام الطاقة والموارد الطبيعية بحكمة وكفاءة، والقضاء على النفايات وتقليلها، وإعادة استخدامها و تدويرها حيثما أمكن ذلك.

_ تقديم مساهمة حقيقية وذات مغزى في التخفيف من حدة تغير المناخ والمياه العالمية الندرة عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتأثير المياه عبر كامل دورة حياة منتجاتها وتعبئتها.

_ إجراء مراجعة سنوية، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، وإجراء تلك المراجعة متاح للجمهور في تقرير الاستدامة السنوي.

_ يتم تفويض هذه المسؤولية من الناحية التشغيلية من خلال هيكل الإدارة التنفيذية للشركة والذي يتضمن مدير الاستدامة العالمية المسؤول عن التنسيق البيئي الأداء عبر الشركة.[1]

_ تحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية.

_ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

_ مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية مراجعتها في المراحل الأولى لدراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

_ وهدفها الأساسي يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع حد لاستنزاف للموارد الطبيعية وتخفيض انتشار ملوثات البيئة.[2]

- **أدوات السياسة البيئية:**

إن نجاح أو فشل السياسات البيئية وتحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى فعالية الميكانيزمات والأدوات المعتمدة في صنع وتفعيل هذه السياسات.

أولا: الأدوات المؤسسية والتشريعية:

تتمثل الأدوات المؤسسية والتشريعية في مجمل القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، لهذا قامت معظم الدول بسن قوانين البيئية اللازمة لحمايتها من التلوث.

---

[1] Rkesh kapoor، **excutive commitee policy owner**،August2013،p1.

[2] نفس المرجع السابق، ص 85،86.

ثانيا: الأدوات التنظيمية:

تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر من السلطات الإدارية المختصة بالحماية، متمثلة أساسا في المنع أو التصريح تدعى كذلك قيود التحكم والسيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث أو فيما يتعلق بتدهور الموارد الأرضية وغير ذلك من المجالات البيئية الأخرى وتصنف الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية إلى:

_ التقنية:

ويقصد بالتقنية كأسلوب تنظيمي استخدام وسائل فنية تختارها السلطات المركزية أو المحلية لمواجهة التلوث، وتفرض السلطة على الأفراد والمنشآت استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلتزم بها للعقوبة التي قد تصل إلى الحبس أو الغرامة المالية مع سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات التي تتفاوت في الشدة والردع.

_ الممنوعات والإجازات:

بمنع تجاوز حدود قصوى للتلوث أو منع إصدار ملوثات أو اختيار نمط إنتاجي معين بالاعتماد على نظام التراخيص والرقابة

ثالثا: الأدوات الاقتصادية:

وتشمل الأدوات الاقتصادية جملة من العناصر والتي يمكن حصرها فيما يلي:

_ الضرائب المالية:

أو الجباية الخضراء، وهي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة، يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي (بيجو) وتدعى Les taxes pigouviennes* وهي الضريبة على المنتجات "Output taxe"* وضريبة النفايات أو الانبعاثات.[1]

_ الحوافز والإعفاءات الجبائية:

تشمل الحوافز تلك المنح المالية أو القروض الميسرة أو ضمانات القروض المقدمة من طرف الدولة للملوثين كالمشاركين في إقامة المصانع والمؤسسات قصد الاستثمار في تحسين البيئة، إضافة إلى تقديم إعفاءات على بعض الضرائب لاعتماد صناعات صديقة للبيئة.

***ضريبة Pigouviennes** هي ضريبة تهدف إلى استيعاب التكلفة الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالتلوث، يهدف إلى دمج العوامل الخارجية السلبية في السوق.

***ضريبة الإنتاج** (output taxe): هي **ضريبة** غير مباشرة تفرض على المنتجات المصنوعة من منتجات أخرى أو الخدمات التي تنتفع من خدمات أخرى. عادة ما تدمج في تجارة التجزئة في سعر المأكولات والسجائر والمشروبات الكحولية والمشتقات البترولية.

_ **الإعتمادات:**

تتمثل في منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة ومنها:

إنشاء البنوك الخضراء، تحفيز الاستثمارات المحافظة للبيئة من خلال عدة تقنيات كمنح ميزات جبائية.

فتعد الأساليب الاقتصادية أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التلوث لأنها تحفز المنشآت على استخدام تقنية أكثر تطورا مما يقلل من تكلفة مقاومته وتعمل في ذات الوقت على زيادة دخل الحكومة أو السلطات المحلية.

رابعا: الأدوات التعليمية والتثقيفية:

وتتمثل في أدوات نشر الوعي البيئي بين المواطنين من خلال تضمين القضايا البيئية في برامج التعليم في المدارس والجامعات، وإصدار المطبوعات البيئية المتنوعة، إضافة إلى مختلف الوسائل المعنية بترقية وغرس الوعي البيئي في المجتمع وبين المواطنين كالبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والمؤتمرات والندوات العلمية وبرامج الانترنت إضافة غلى نشاطات المجتمع المدني والجمعيات الناشطة لترقية المجال البيئية.

كما تضمنت السياسة البيئية في الجزائر أدوات أخرى طوعية، حيث طرحت وزارة هيئة الإقليم والبيئة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع المؤسسات الاقتصادية منها: عقود التنمية، عقود حسن الأداء البيئي، عقود الدراسات، عقود النجاعة البيئية...، إضافة إلى تشجيع الصفقات البيئية ذات طابع عمومي التي تتم في شكل صفقات لإنجاز الأشغال، الاقتناء لوازم أو أداء خدمة، والتي من بينها مشروع الإدارة البيئية المربحة المنجز بالاستعانة بجملة من خبرات الأجنبية في المجال البيئي. إضافة إلى اللجوء إلى نظام الامتياز من أجل التقرب من الملوثين، كما فعلت عند طرحها لميثاق المؤسسة الصناعية، كما عمد القائمون على

شؤون البيئة إلى إدخال التربية البيئة ضمن المناهج التدريسية لكافة المستويات التعليمية، وثم بث حصص توعوية ومحاضرات لزرع الوعي البيئي لدى الأفراد[1].

خامسا: التخطيط البيئي.

ويقصد به التخطيط الذي يطوع خطط التنمية بيئيا، فالأخذ به كأسلوب جوهري لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، فهو تجاوز لازم في عالم أصبح النمو السكاني فيه مشكلة عالمية، وأصبح فيه التقدم التكنولوجي سريعا، يفرض على البيئة ظغوط شديدة ترهقها وتهدد بحدوث خلل في توازنها البيئي.[2]

المطلب الثالث: تبلور السياسة البيئية في الجزائر.

تبلورت السياسة البيئية في الجزائر على مراحل، بحيث شكلت الاهتمامات الأولى ضرورة حتمية من خلال سياستها غير المباشرة لحماية العديد من العناصر البيئة وتمثلت في اهتمام الجزائر بالبعد البيئي بعد الاستقلال، حيث تبنت قضية حماية البيئة ضمن سياستها العامة نظرا لما خلفه المستعمر الفرنسي من دمار شامل ومن تحريق وتهديم البنى التحتية واستنزاف الموارد الطبيعة وتلويث البيئة بكل مكوناتها، وهذا ما استدعى الجزائر لتبني هذه السياسة لإعادة التوازن الإيكولوجي ومحو كل الآثار الاستدمارية على البيئة، فتوجهت الجزائر في سياستها إلى تهيئة البنى التحتية من المراكز الصناعية والمنشآت الكبرى وإصلاح السدود والمساحات الزراعية، غير أن هذه الاهتمام تدخل ضمن حتمية تنمية البلاد للخروج من دائرة

---

[1] عائشة كيحلي، **السياسة البيئية في الجزائر بين استقرار الهيئات المكلفة وتكامل الأدوات المستخدمة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (م01، ع18،2018)، ص 261.

[2] إيمان قلال، محمد بن أحمد، **دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد11، أكتوبر2016)، ص86،87،88،89.

التخلف باعتبارها سياسات تنموية أكثر منها سياسة بيئية كونها لم تعطي الأولوية للبيئة ضمن أهدافها.

وتضمنت أيضا مشاركة الجزائر في ندوة "**استوكهولم**" أول تجمع دولي يعنى بالبيئة لسنة 1972 برعاية الأمم المتحدة، حيث كان مضمونها ترميم ما حطمه المستعمر الفرنسي.

ونظرا لتفاقم المشاكل البيئية بالجزائر، وتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، أدركت الجزائر ضرورة تبني سياسة بيئية واضحة المعالم لتحقيق التكامل بين متطلبات البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انطلاق الجزائر لرسم سياستها البيئية من خلال الأدوات التشريعية وذلك نظرا لتفاقم المشاكل البيئة بالجزائر، وتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، أدركت الجزائر ضرورة تبني سياسة بيئية واضحة المعالم لتحقيق التكامل بين متطلبات البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأدخل المشرع العامل البيئي كمعطى جديد في تشريعاته الوطنية وذلك بإصدار القانون **03\83** كأول قانون يعنى بالمسائل البيئية، وتوالت التشريعات الجزائرية والمصادقة على الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بحماية البيئة بمكوناتها المختلفة ومن ثم تأسست الهياكل الإدارية على المستوى المركزي و المحلي لتنفيذ السياسة البيئية المنتهجة، وصولا إلى انتهاج الجزائر لإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة انطلاقا من المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لسنة2001 وهو ما يكرس التخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] نفس المرجع، ص92،91،90.

كما حدد المرسوم01_08 مهام وزير البيئة، حيث يساعد الوزير المكلف بالبيئة مدير الدراسات والمرصد الوطني للتكوين في البيئة، كما تم تأسيس امتداد عملي على المستوى المحلي والجهوي للدائرة الإدارية[1].

خصص لقطاع البيئة سنة 2001 وزارة تجمعها مع هيئة الإقليم واللذان اعتبرا مكملين يسعى كل منهما لتحقيق رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى خلال هذه الفترة ازدادت وترية إصدار القوانين المنظمة للبيئة من طرف الوزارة المكلفة، وكذا من مجموع الوزارات الأخرى التي لها أثر على البيئة بشكل مباشر أو غري مباشر، وصدر خلال هذه الفترة ين قانون لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 الذي كان حجر الزاوية لإعادة تنظيم العلاقة مع البيئة، وتم تأسيس ضمن الهيكل الحكومي للوزارة المكلفة بالبيئة مصالح خارجية مدعمة بوكالات وهيئات للتنفيذ المتخصص، وترتب عن هيكلتها مديريات مركزية مكلفة بإعداد ومتابعة وتطبيق السياسة البيئية الوطنية، إضافة مديريات ولائية ومفتشيات جهوية.

بعد مدة من الاستقرار النسبي التي شهدتها الدائرة الوزارية المكلفة بحماية البيئة، حدث شق مرة أخرى في مهمة الحفاظ على البيئة، وألحقت هذه الأخيرة بوزارة الموارد المائية نهاية 2015، باعتبار قطاع الموارد المائية أكثر القطاعات أولوية –إذا استثنينا جمال الطاقة وتلوث الجو، كما أنه يحتاج لاهتمامات بيئية كبري يف ظل الندرة التي تشهدها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لكن لم يستمر الأمر لأكثر من سنة حيث ألحقت البيئة بالطاقات المتجددة وخصصت لها وزارة الطاقات المتجددة والبيئة منذ سنة 2016، استغرقها تشكيل إدارتها مدة سنتين، قامت

[1] ياسين كوسة، **السياسات البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر غير منشورة، شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، (جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،)2020، ص75.

في الثلاثي الأخير من سنة 2018 بتعديل المرسوم التنفيذي المتعلق بدراسة الأثر البيئي وموجز التأثير على البيئة ليكون أول إسهام لها في الترسانة القانونية[1].

أما بالنسبة لفترة الدراسة الحالية متعلقة **بمخطط عمل الحكومة لسبتمبر 2021** الجانب المتعلق بالسياسات البيئية تحت عنوان البيئة والتنمية المستدامة:

سينصب عمل الحكومة في المجال، على حماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيئي والتكنولوجيات الخضراء وتسريع تنفيذ الاقتصاد الدائري وكذا على مكافحة الاحتباس الحراري والتلوث بجميع أشكاله.

وهكذا يسجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة في قلب سياسة الحكومة كمحاور إستراتيجية تساهم في بروز رؤية جديدة للحوكمة ترتكز على إعادة التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب وتضع البيئة الصحراوية من بين الأولويات وذلك من خلال أعمال تثمين كل ثرواتها والمحافظة على مواردها الطبيعية.

وأمام هذه التحديات البيئية ستعكف الحكومة على تنفيذ سياسة شاملة جامعة وتشاركية مستمرة ومتواصلة وذلك قصد ضمان الحق لكل جزائري في العيش في بيئة نظيفة.

وتتمحور هذه السياسة حول تحسين نوعية الإطار المعيشي ورفاهية المواطن والحفاظ على الموارد الطبيعية واللجوء إلى الطاقات المتجددة بغية تقليص التبعية للطاقات الأحفورية واستخدام التكنولوجيات المبتكرة الأكثر خضرة والأكثر استدامة وأخيرا تعزيز الدور النشيط والتشاركي للمواطن ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تلتزم الحكومة بما يأتي:

[1] عائشة كيحلي، **السياسة البيئية في الجزائر بين استقرار الهيئات المكلفة وتكامل الأدوات المستخدمة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (م01، ع18،2018)، ص 260.

- تطوير وترقية المهن الخضراء، من خلال التعجيل بتنظيم فروع تثمين النفايات على الصعيد القانوني والتنظيمي والتقني والمؤسساتي والمالي والاقتصادي.
- إعداد مخطط وطني ومخططات محلية للتكيف مع التقلبات البيئة وتقوية المقاومة تجاه آثارها.
- المحافظة على التنوع البيئي والأنظمة البيئة.
- حماية البيئة الصحراوية وترقية ومرافقة التسيير المدمج للمناطق الصحراوية وتنفيذ برنامج وطني للأعمال المتعلقة بالتسيير المدمج للأنظمة البيئية الصحراوية.
- تحسين الفعالية الاقتصادية لمختلف النشاطات المرتبطة بتسيير النفايات من خلال تشجيع بروز بعض فروع الرسكلة.
- تكييف النصوص القانونية والإطار المؤسساتي والجبائي اللازمة لتنفيذ الأدوات التي تسمح بتحسين تحصيل الرسوم على البيئة.
- توحيد الجهود مع النسيج الجمعوي الناشط في المجال البيئي والتنمية المستدامة من خلا وضع أرضية وطنية موجهة لتقاسم وتبادل الخبرات وترقية المبادرات في مجال المواطنة البيئية.
- تعزيز التربية في الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والمواطنة البيئية منذ الطور الأول في التربية الوطنية.
- تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافق خاصة (مناطق الظل): قد سمح بإحصاء أزيد من 13.000منطقة عبر التراب الوطني، مع الإشارة أن برنامج التأهيل المحدد بالنسبة لمجمل المناطق المعينة يشمل 43.705 مشروعا بمبلغ 584 مليار دينار في المجموع ومن أهم هذه المشاريع:
- 4.177 مشروع يتعلق بعمليات تزويد بمياه الشرب والتطهير.
- 2035 مشروع يتعلق بتوصيل الكهرباء والغاز.
- 1.631 مشروع موجه لتحسين ظروف تمدرس التلاميذ.

- 859 مشروع يتعلق بإنجاز شبكات الإنارة العمومية.
- 408مشروع خاص بالصحة الجوارية.
- 377 مشروع يتعلق بإنجاز مساحات للعب وفضاءات الترفيه.
- 119مشروع آخر (النقل العمومي، الهياكل الأساسية الإدارية ومشاريع أمنية...).

وفي الأخير وقصد ضمان متابعة صارمة ومستمرة لهذا البرنامج، ستعزز الحكومة التطبيق المخصص لذلك من خلال تطوير أرضية حقيقية في إطار قطاعي مشترك منسق، تسمح بالتوفر على جميع المعطيات المتعلقة بالأعمال التي تم تنفيذها لفائدة سكان هذه المنطقة ومتابعة تطور المؤشرات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى هذه المناطق[1].

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الصادر في سبتمبر 2021.
https://amb-algerie.fr/wp-content/uploads/2022/04/Pland-action-du-gouvernement-pour-la-mise-en-oeuvre-du-programme-du-president-de-la-republique-2021-fr.pdf

المبحث الثاني: الإدارة العامة والسياسات البيئية.

المطلب الأول: دور الإدارة المركزية في تفعيل السياسات البيئية.

تشكل الوزارات المختلفة من وزارة الصحة والفالحة والموارد المائية وغيرها من الوزارات شريكا استراتيجيا لتحقيق وتفعيل السياسات البيئية المنتهجة من طرف الجزائر إلا أن وزارة البيئة تعتبر اللبنة الأساسية لصنع وتفعيل هذه السياسة على المستوى المركزي إضافة إلى الهيئات أو الفضاءات الوسيطة التابعة لها.

- **وزارة البيئة:**

بعد الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد باستوكهولم سنة1972، وتماشيا مع متطلبات التوصية المنبثقة عنه، تبنت الجزائر إنشاء أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة لسنة 1974 وهي "اللجنة الوطنية للبيئة" التي تتميز بتركيبتها الوزارية المشتركة و التي تم إنهاء مهامها قبل وضع برنامجها الوطني لحماية البيئة، واستمر التداول الوزاري على موضوع حماية البيئة(من وزارة الري واستصلاح الأراضي إلى كتابة الدولة للغابات والتشجير إلى البحث والتكنولوجيا إلى التربية الوطنية) إلى غاية سنة 2001 أين تم إحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى "وزارة تهيئة الإقليم والبيئة" والتي كلفت بوضع وتنفيذ ومتابعة السياسة البيئية الوطنية، ثم تكرر تداول موضوع البيئة على وزارة الموارد المائية والبيئة سنة2016، بموجب المادة08 من المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لأول مارس 2016 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة ، تم تغيير تسميتها وإدماجها مع وزارته لا يعمل منفردا و لكنه يشارك ويعمل مع السلطات المختصة في مساعدته في المفاوضات الدولية، وأيضا

يدخلون في تكوين الإدارة المركزية التي يرأسها الوزير، حيث تحتكم هذه الأخيرة عدد من الإدارات والمصالح والوحدات والمفتشيات والمديريات الفرعية.[1]

وأما بالنسبة للمادة 11 والمادة 13 التي تنصان على حسن سير الهياكل المركزية وغير الممركزة للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايته مع وتطوير الموارد البشرية المؤهلة لتلبية حاجات تأطير النشاطات المكلف بها وتثمين الموارد البشرية[2].

إلى غاية ديسمبر 2017 أين تم ربط البيئة والطاقات المتجددة ضمن وزارة البيئة والطاقات المتجددة التي أصبحت تعرف الآن بوزارة البيئة فقط وبالنسبة للأخرى أصبحت تعرف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة والتي أوكلت لها مهمة وضع وتنفيذ عناصر السياسة في ميادين البيئة والطاقات المتجددة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بها وترقية بروز الاقتصاد الأخضر، مع العمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات المعنية باقتراح التدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث والتدهور البيئي وتنشيط مشاركات الجزائر الدولية بما يحقق التنمية المستدامة.[3]

أما بالنسبة لفترة الدراسة فتمثلت معظم النشاطات والمهام تدور حول إعادة تدوير النفايات حيث أكدت وزيرة البيئة السيدة سامية موالفي يوم الخميس من ولاية المسيلة على "ضرورة التركيز على الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية" ما يسمح برفع مردود مشاريع الرسكلة والتدوير.

---

[1] المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لأول مارس 2016، المتضمن **تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئية**، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 09 مارس 2016، ص9.

[2] المادة 11و المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 16-89، المرجع نفسه.

[3] إيمان قلال، محمد بن أحمد، **دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد11، أكتوبر2016)، ص92.

وأوضحت من خلال وقوفها على معرض للحركة الجمعوية حول موضوع البيئة بجامعة محمد بوضياف في إطار زيارة عمل وتفقد للولاية أن "الفرز الانتقائي لهذه النفايات من شأنه أن يمدد عمر مراكز الردم التقني كونه سيقلص من كميات النفايات التي تستقبلها هذه المراكز"، لافتة إلى أن "هذا الفرز سيمكن أيضا من رفع كميات المواد الموجهة للرسكلة والتدوير."

مع التركيز على الفرز الانتقائي يكون من خلال التشجيع على استحداث مؤسسات مصغرة ناشطة في هذا المجال مما يسمح بتوفير مناصب شغل لفائدة الشباب البطال ومرافقة التكوين أيضا في ذات المجال على مستوى مراكز الردم التقني خصوصا."

وتتم يوميا معالجة كمية من النفايات المنزلية تصل إلى 331 طن على مستوى 4 مراكز للردم التقني بالولاية، وهي كميات اعتبرتها الوزيرة ب "الهامة ويتعين اقترانها بتطبيق الفرز الانتقائي."

كما زارت الوزيرة بالمناسبة معرضا للمؤسسات الناشئة الناشطة في المجال البيئي على مستوى حاضنة الأعمال بذات الجامعة علما أن المجالات التي تنشط فيها هذه المؤسسات تتعلق بالهيدروجين الأخضر وإنتاج مواد التجميل من النباتات الطبية والطاقة النظيفة.

وضع حجر الأساس لإنجاز مركز للردم التقني ببلدية أولاد دراج وهو مشروع رفع عنه التجميد مؤخرا فضلا عن عملية تشجير بمحيط سد سبلة ببلدية مقرة وتفقد حديقة التسلية بذات البلدية.

أهمية إشراك المواطن في الاهتمام بقطاع البيئة:

تعلق ذلك بقطاع البيئة، بخصوص تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء الحضرية والمدن الجديدة:

وبرز دور المواطن الرئيسي ب:

- إشراكه في الاهتمام بقطاع البيئة، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني، باعتباره حليفا للقطاع.

- تكثيف الحملات التحسيسية وتعزيز روح المنافسة في المجال البيئي، على مستوى المدارس وبين الأحياء، من أجل الوصول إلى نوعية حياة جيّدة.

- تثمين المبادرات المسجلة في بعض القرى والأحياء، بهدف الاهتمام بالثقافة البيئية.

- تشجيع الاستثمار في المجال البيئي، وخاصة في مجال تحويل واستغلال النفايات المنزلية التي تمثل ثروة حقيقية، حيث أعطى السيد الرئيس، تعليمات للوزير الأول، وزير المالية، بالعمل على تسهيل الوصول إلى قروض تمويل مشاريع المؤسسات الناشطة في مجال معالجة النفايات المنزلية.

- تثمين المشاريع الناجحة في مجال حماية البيئة، على غرار تحويل مفرغة واد السمار إلى فضاء أخضر، باعتبارها نموذجا حضاريا ناجحا لحماية البيئة.

- تسريع إتمام مشروع وادي الحراش المدمج.

- **دسترة البيئة:**
- **دستور 2020:**

الديباجة الصفحة 6" كما يظل الشعب منشغلا **بتدهور البيئة** والنتائج السلبية **للتغير المناخي**، وحريصا على ضمان **حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية** وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة."

- **المادة 21** :تسهر الدولة على:

- حماية الأراضي الفلاحية.
- ضمان **بيئة سليمة** من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم.
- ضمان توعية متواصلة **بالمخاطر البيئية.**
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى.

ـ **حماية البيئة** بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين.

- **المادة 64:**

ـ للمواطن الحق في **بيئة سليمة** في إطار التنمية المستدامة.

ـ يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين **لحماية البيئة**.

- **المادة 210:**

يتولّى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **والبيئي**، على وجه الخصوص، مهمة:

ـ توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية **والبيئية** في إطار التنمية المستدامة.

ـ تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادوالاجتماعي **والبيئي** والتربوي والتكويني[1].

- **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:**

يعتمد المجلس للقيام بمهامه البيئة وبلوغ أهدافه عل لجنتين دائمتين هما:

1) اللجنة القانونية والاقتصادية والتي تتولى مايلي:

ـ القيام بدراسات مستقبلية لتحديد الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة.

ـ تحليل السياسات القطاعية وانسجامها مع الأولويات البيئة وتوضيح إستراتيجية حماية البيئة.

ـ تقترح وسائل قياسية، اقتصادية ومالية لحماية أفضل للبيئة.

2) لجنة النشاطات المتعددة القطاعات وتتولى هي الأخرى ما يلي:

[1] الموقع الرئيسي لوزارة البيئة الجزائرية،**Ministére De L'environnement**، 2022. /https://www.me.gov.dz/a

_ تشجع البحث الأساسي والتطبيقي المتعلق بالتكنولوجيا النظيفة ووسائل تنفيذها

_ تقترح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد البشرية.

_ تعد وتقترح إستراتيجية تخطيط مندمجة للمؤسسات الإنسانية.

- **المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:**

وحسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم **05-614** المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة ومهامه وكيفية سيره، يعد المجلس من أهم الهيئات القائمة على إعداد وتقييم السياسة البيئية في الجزائر حيث يتولى مهمة اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية يقدم تقريرا سنويا عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان.[1]

- **السلطة الوطنية المعنية في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة:**

تتكون هذه السلطة من اللجنة الوطنية المعينة وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وتتولى هذه اللجنة المهام الآتية: تحديد المعايير الموافقة على المشاريع الموضوعة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة وذلك بتشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ومراقبة مسارها، ضمان نشر معلومات حول المعايير المؤهلة لمشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة ومسار تنمية المشروع، حساب كل تقليص من الغازات ذات الاحتباس الحراري، تقييم ومتابعة المشاريع التي تخضع لميكانيزمات التنمية النظيفة إلى غاية الانتهاء المحتمل.

[1] المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم05-614 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد تشكلية المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد72، المؤرخ في 2 نوفمبر 2005، ص 16.

وهذا بالإضافة إلى عدة هيئات وسيطة تابعة لوزارة البيئة مثل: الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، الوكالة الوطنية للنفايات، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المحافظة الوطنية للساحل وغيرها من هيئات ذات الشأن البيئي.[1]

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في تفعيل السياسات البيئية.

للتسيير المحلي فعالية كبيرة في مواجهة المشاكل البيئية، فالوضع البيئي يعكس على مستوى كل وحدة محلية واقع السياسة العامة البيئية، واختلفت الإجراءات المحلية المأخوذة من طرف الولاية والبلدية، فتمارس الجماعات الإقليمية على المستوى المحلي بعض الاختصاصات البيئية تتمثل في الصحة، التطهير، جمع النفايات، ضبطية الطرقات، الحد من البناء الفوضوي، الفلاحة والري والغابات، وقد نص على هذه الاختصاصات قانوني البلدية والولاية بالإضافة إلى قوانين أخرى كقانون التهيئة والتعمير، والقانون المتعلق بتسيير النفايات.

وفيما يتعلق بالمديريات الولائية، فإنها على الرغم من كونها تعد صورة من صور عدم التركيز الإداري لأنها تشكل مصالح خارجية للوزارات المختلفة وتشارك بطريقة أو بأخرى في حماية البيئة، إلا أن تواجدها على مستوى الولايات يجعلها إدارة قريبة من المواطن، مما يحتم دراستها كهيئات على المستوى المحلي.

1) دور البلدية في تفعيل السياسات البيئية:

فحسب قانون البلدية **10/11:** تعد البلدية القاعدة الإقليمية المحلية اللامركزية في التنظيم الإداري الجزائري، تمارس جملة من الاختصاصات والوظائف على المستوى الإقليمي أبرزها

[1] نفس المرجع السابق، ص93،94.

تلك المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال أحكام نص القانون **10/11**، حيث منح المشرع اختصاصات وصلاحيات في هذا المجال لرئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

فيما يخص صلاحيات **رئيس المجلس الشعبي البلدي** في مجال حماية البيئة بالرجوع إلى نص المادة **94** من القانون رقم **10/11** المتعلق بالبلدية فإنه يكلف بما يلي:

السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

-التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

-تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة.

-السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.

-السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع و الساحات والطرق العمومية.

-اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها.

-منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.

-السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.

-العمل على وجوب احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.

وطبقا للمادة 95 من قانون البلدية يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[1] سمير بوعنق، **دور الجمعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي،(العدد الثالث،2018)، ص317.

كما تنص المادة 89 من قانون البلدية في فقرتها الأولى على أنه يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، كل الاحتياطات الضرورية وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة.

الشعبي البلدي رخص البناء، رخص التجزئة بصفته ممثلا للبلدية بالنسبة لجميع الاقتطاعات أو البناءات في المناطق التي يغطيها مخطط شغل الأراضي، من قد اعتبر مجلس الدولة في قراره الصادر بتاريخ 22-07-2003 أن البلدية ببنائها جدارا في ملكية الغير حفاظا على أمن وسلامة المواطنين محقة في ذلك لاتخاذها كافة التدابير لحماية الأشخاص والأملاك.

وفي مجال الحد من البناء الفوضوي وطبقا لنص المادة 65 من القانون رقم29-90 يسلم رئيس المجلس المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون رقم04-05 الرخصة إلى الوالي، كما يسلم هذه الرخص بصفته ممثلا للدولة في حالة غياب مخطط شغل الأراضي بعد الإطلاع على الرأي الموافق للوالي، وطبقا للمادة 68 من ذات القانون يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء، وبالرجوع إلى المادة 24 من نفس القانون يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمبادرة بإعداد مشروع المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير.

وفي إطار المراقبة وطبقا للمادة 73 من قانون التهيئة والتعمير فإنه يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي زيارة كل البنايات في طور الإنجاز والقيام بالمعاينات التي يراها ضرورية وطلب الوثائق التقنية الخاصة بالبناء.

فيما يخص حماية الأشخاص والممتلكات وكذا المجال العمراني يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بهدم الجدران والعمارات والبنايات الآيلة للسقوط مع احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وهو ما نصت عليه المادة 89 من قانون البلدية في فقرتها الثالثة.

وعن دور **المجلس الشعبي البلدي** في مجال حماية البيئة فإنه يظهر في العديد من المواطن كاشتراط موافقة المجلس على إنشاء أي مشروع على إقليم البلدية ويحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بالبيئة، وهو ما نصت عليه المادة 114 من قانون البلدية.

ويبدي المجلس الشعبي البلدي الرأي المسبق فيما يخص إقامة أي مشروع استثمار و / أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، وهو ما نصت عليه المادة 109من قانون البلدية، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن المادة 109 لم توضح طبيعة رأي المجلس الشعبي البلدي هل هو رأي استشاري أم رأي مطابق (إلزامي) .

2) دور الولاية في تفعيل السياسات البيئية:

للولاية هيئتان :الوالي والمجلس الشعبي الولائي، وعليه سيتم التطرق لصلاحيات كل هيئة في المجال البيئي.

وفيما يتعلق بصلاحيات **الوالي** في مجال المحافظة على البيئة وبالرجوع إلى نص المادة 114 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية فإن الوالي مسؤول على المحافظة على النظام العام **والأمن والسلامة والسكينة** العمومية.

وطبقا لأحكام المادة 25 من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وعندما ينجم عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار، فإن الوالي يوجه إنذارا للمستغل ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، وإذا لم يمتثل المستغل يوقف الوالي سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة.

وبخصوص المجلس **الشعبي الولائي** كهيئة مداولة على مستوى الولاية يظهر دوره المتعلق بالولاية- في المجال البيئي في عدة مواطن، فحسب المادة 77 من القانون رقم 12-07 يمارس المجلس الشعبي الولائي الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في عدة مجالات من بينها تلك المتعلقة بالبيئة وتتمثل في:

-الصحة العمومية.

-السياحة.

-السكن و التعمير و تهيئة إقليم الولاية.

-الفلاحة والري والغابات.

-حماية البيئة.[1]

المطلب الثالث: تقييم دور الإدارة العامة في رسم وتفعيل السياسات البيئية في الجزائر.

اتخذت الجزائر عدة إجراءات لرسم سياستها البيئة وتفعيلها بما يحقق أهداف المنشودة خاصة في مخطط عمل الحكومة في سبتمبر 2021، كما استحدثت الدولة الجزائرية العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة سواء على المستوى المركزي أو المحلي والتي لها اختصاصات واسعة لحماية البيئة، إذ تعتبر الإدارة الفاعل الرئيسي الذي يتوقف عليه نجاح السياسة البيئية أو فشلها، وتتمحور هذه السياسة حول تحسين نوعية الإطار المعيشي ورفاهية المواطن، وحفاظا أيضا على الموارد وتعزيز دوره في الحفاظ عليها، لكن الإدارة تواجه مجموعة من المشاكل التي تعيق التفعيل الحقيقي للسياسات البيئية ومن أهمها:

- عدم استقرار مهمة الحفاظ على البيئة لدى وزارة مستقلة مما أثر سلبا على فاعلية السياسة البيئية.
- ضعف الكفاءات وقلة الخبرات الإدارية في صنع السياسات البيئية.
- ضعف عمليات تنسيق بين الإدارة المحلية والمركزية في المجال البيئي.
- المشاريع البيئية قيد التنفيذ خالية من الأرقام وناقصة الفعالية.
- ضعف تمويل الجماعات المحلية في صنع سياستها البيئية.
- إهمال المناطق النائية خاصة، المشار لترقيتها في مخطط عمل الحكومة.
- إهمال دور إشراك المواطن في تفعيل السياسات البيئية.
- عدم دمج السياسات البيئية في البرامج الحكومية.

---

[1] نادية بونعاس، **الحماية الإدارية للبيئة في التشريع الجزائري**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (م05، ع02، السنة2020)، ص ص247، 248، 249، 253،254،255.

الخلاصة:

وجود علاقة طردية بين دور الإدارة العامة الجزائرية وتفعيل السياسات البيئية، فنجاح السياسة البيئية يتوقف على دور الإدارات المركزية والمحلية ، وفي هذا السياق ظهر مصطلح الإدارة البيئية الذي هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها في مجتمع ما بهدف حماية البيئة، أو أنها عملية تقوم من خلالها مجموعة من المؤسسات سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص بتطبيق عديد من الآليات لتنفيذ مجموعة من الإجراءات ذات الجدوى الاقتصادية وذلك في إطار أهداف مجتمعية محددة لتحسين نوعية البيئة وحماية الموارد الطبيعية و النظم الايكولوجية، وهذا المفهوم يعتبر تكملة لمفهوم الإداري بمعنى العام أما عند التنفيذ فيستعمل أدوات الإدارة التقليدية كالتخطيط والتوجيه وذلك من خلال آليات مختلفة لتحقيق الأهداف وتقييم الأداء ثم تصحيح المسار.

الـــــفـــــصـــــل الثـــــالـــــث:

دراســـــــة ميـــــدانـــــــيـــــــة لمـــــدريـــة البـــــيـــــئـــــة لـــولايـــة مـــــســـــتـــــغـــــانـــــم

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمديرية البيئة لولاية مستغانم.

تمثل السلامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية من المهام الرئيسية لمديرية البيئة لولاية مستغانم، حيث تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج لتحقيق هذا الهدف من خلال تقييم التأثير البيئي للمشاريع التنموية بكافة أنواعها قبل الترخيص بها كما تقوم بحصر ما هو قائم من المشكلات البيئية بالإضافة إلى القيام بعمليات التوعية والتحسيس المستمر ومتابعة البرامج والمشاريع.

المبحث الأول: التعريف بمديرية البيئة لولاية مستغانم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم مديرية البيئة.

- **المفهوم:**

إن مديرية البيئة لولاية مستغانم هي عبارة عن مديرية من المديريات التنفيذية وبمثابة هيئة لامركزية ممثلة لقطاع استراتيجي تابعة لوزارة البيئة، حيث تهتم بتنفيذ القرارات الخاصة بهذا القطاع على مستوى إقليم ولاية مستغانم وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية والجهوية الأخرى مثل الولاية والبلدية والدائرة، قصد المشاركة في العملية التنموية وفقا لأهداف وآليات واستراتيجيات تقوم بإعدادها الوزارة الوصية في نطاق مخطط وطني للبيئة.

- **النشأة:**

وقد أنشأت مديرية البيئة لولاية مستغانم سنة2007 بعد أن كانت مفتشية للبيئة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في جمادى الأولى الموافق ل 20 ماي 2007 والمتضمن تنظيم مديريات البيئة وذلك تطبيقا لأحكام من المرسوم التنفيذي رقم90/60 المؤرخ في 27جانفي1996المعدل والمتمم المتضمن إنشاء مفتشية البيئة للولاية، و تقع في حي صلامندر في ولاية مستغانم.

قد استفادت مديرية البيئة من برنامج تنموي غني ومتنوع يهدف الى تحسين الإطار المعيشي للسكان و إلى الحد من التأثيرات الغير مستحبة على البيئة .وقد صرح المبحوثون بهذه الأعمال لأنهم قاموا بعدة مبادرات ساهمت في التقليص من النفايات وأصبحت البيئة اليوم غير مهددة بالمخاطر لأن هناك نوعا من التحسيس والعمل من اجل المحافظة عليها في بعض دوائر وبلديات ولاية مستغانم كذلك تعمل المديرية على إقامة بيوت خشبية للحد من المواد الكيماوية التي تضر بالبيئة، ومن بين الغابات التي قامت المؤسسة بتجهيزها واعدادها والإشراف عليها غابة الفنار بدائرة عبد المالك بن رمضان حيث قامت بإقامة حاويات للأوساخ وتعليق بعض الملصقات التحسيسية بها.

ولتدعيم قطاع البيئة أنشأت هيئات خارجية لتدعيم مديرية البيئة وهي:

- الوكالة الوطنية للنفايات.
- المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء.
- المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم.
- المكتب الوطني لحماية الساحل.
- الوكالة الوطنية لتغيير المناخ.
- وكالة ترقية حظيرة الرياح الكبرى.[1]

[1] نادية بن ستي، **استخدام العاملين في دائرة العلاقات العامة لمواقع التواصل الاجتماعي**، دراسة حالة لمديرية البيئة لولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، (جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، 2018-2019)، ص61.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة.

الشكل رقم III – 1: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة من مصلحة الإدارة والوسائل.

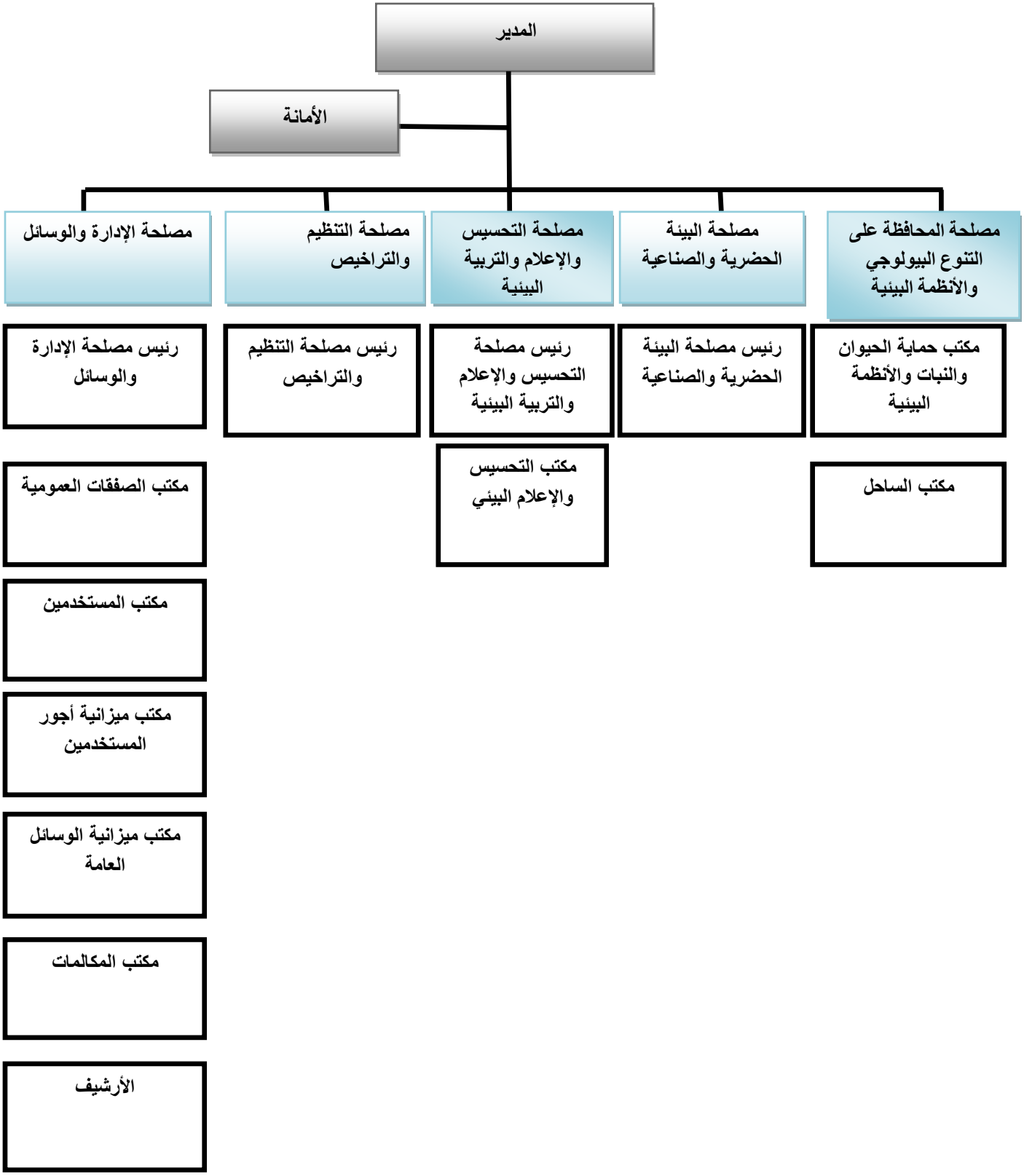

وبالاعتماد على الهيكل التنظيمي والإداري لمديرية البيئة لولاية مستغانم وعلى غرار جميع مديريات الوطن تتكون من خمس مصالح:

أ) مصلحة الإدارة والوسائل:

وفقا لنفس المرسوم المحدد لتنظيم المديريات الولائية للبيئة فقد حددت مهام هذه المصلحة على أنها تتكفل بتسيير شؤون المستخدمين والوسائل والمحاسبة والميزانية، وبصفة عامة فإن مهام مصلحة الإدارة والوسائل تكمن في تتبع المسار المهني للموظفين بكل جوانبه وكذا إدارة الوسائل المادية والسهر على راحة العمال والموظفين على مستوى الإدارة وكذلك التعامل مع المصالح المركزية والمحلية فيما يخص المسار المهني للموظفين كمفتشية التوظيف العمومي، المراقب المالي وغيرها من المصالح.

تتضمن هذه المصلحة مكتب تسيير المستخدمين ومكتب الصفقات العمومية ومكتب ميزانية وأجور المستخدمين ومكتب ميزانية الوسائل العامة ومكتب المكالمات والأرشيف.[1]

ب) مصلحة البيئة الحضرية والصناعية:

تكلف هذه المصلحة بمتابعة وتقديم الدراسات ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الحضري وترقية نشاطات استرجاع النفايات المنزلية وما شابهها والجامدة وتثمينها، وتكلف بأخذ ومتابعة التدابير التي تهدف إلى الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية وتنفيذ الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمنشآت المصنفة ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الصناعي وترقية نشاطات استرجاع النفايات الخاصة حسب مرسوم رقم04-409ممضي في14 دسيمبر 2004 والذي يحدد كيفيات نقل النفايات الخاصة الخطرة

[1] مقابلة مع السيد عبد المالك بلميهوب، رئيس مصلحة الإدارة والوسائل، **دور مديرية البيئة لولاية مستغانم، مستغانم .2022/04/11**

وأيضا حسب المرسوم رقم07-144 ممضي في 19 مايو2007 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة والمرسوم 09-19 ممضي في يناير2009 المتعلق بتنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة.

وتتضمن:

- ✓ مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية والجامدة.
- ✓ مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة.

ويؤطر هذه المصلحة مهندس الدولة في البيئة ومفتش رئيس في البيئة ومهندس الدولة في الإعلام الآلي.

تتضمن أيضا اللجنة الولائية لمراقبة المنشآت المصنفة واللجنة المختلطة للولاية التي تقوم بمراقبة الصيادلة والمخابر للقضاء على النفايات الخطيرة الخاصة وكيفية تسييرها.

كما تقوم بتسيير النفايات الصلبة المنزلية عن طريق إحصاء النقاط السوداء les points noirs المقصود بها حاويات النفايات الموجودة على الطريق المشوهة لمنظر الولاية للقضاء عليها، وتقوم أيضا بمعالجة شبكات الصرف الصحي ومحطات التحلية أيضا عن طريق عقد اتفاقيات مع لجنة مكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه (MTH)* وذلك حسب مرسوم رقم 04-410 ممضي في 14ديسمبر2004 يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت وأيضا حسب مرسوم رقم07-205 ممضي في 30يونيو2007 الذي يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها .[1]

[1] مقابلة مع السيد فريد لعسال، المكلف بتسير مصلحة البيئة الحضارية والصناعية، **حماية البيئة الحضرية والصناعية، مستغانم2022/04/11**.

أ) مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية:

تكلف هذه المصلحة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتحسيس والاتصال والإعلام والتربية البيئية خاصة في الأوساط التربوية التعليمية قصد الاستثمار في الأجيال القادمة وغرس الثقافة البيئية وذلك بتنظيم حملات تحسيسية وأخرى توعوية عن طريق إقامة علاقات تشاركية مع مديرية التربية ومحافظة الغابات ومؤسسات تحت الوصاية كالمحافظة الوطنية للساحل والوكالة الوطنية للتغيرات المناخية والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة و لكل منها دور في اتخاذ القرارات إضافة إلى المجتمع المدني الذي يعتبر الشريك الفعال والأساسي في هذه العملية وأيضا علاقاتها مع الإذاعة والتلفزيون الجزائرية وكل مشاريعها عبارة عن حملات تحسيسية.

وتتضمن هذه المصلحة مكتبين:

- مكتب التحسيس والإعلام.
- مكتب التربية البيئية.[1]

أما بالنسبة للحملات التحسيسية التي أقرتها المديرية ممثلة كالآتي:

- تحسيس المصطافين بضرورة المحافظة على نظافة الشواطئ كما تم تنظيم عدة فقرات ثقافية وترفيهية للفوج الكشافي "بن عباد أحمد" وذلك بتاريخ 22جوان2022.

***MTH : maladie à transmission hydrique.**

[1] مقابلة مع السيدة أمال بن دية، مسؤولة مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئة، **دور التحسيسي لمديرية البيئة لولاية مستغانم،مستغانم2022/04/11.**

- نظمت المديرية حملة تحسيسية لفائدة عمال المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة ببلدية ماسرى فيما يخص عملية الفرز الانتقائي للنفايات بالأخص الورق والكرتون وذلك بتاريخ12 ماي 2022.

- شاركت في حملة التشجير الواسعة التي نظمتها محافظة الغابات ببلدية استيديا بتاريخ19 ديسمبر 2019.

- حملة تحسيسية بمناسبة عيد الأضحى لأخذ التدابير الوقائية من أجل عيد نظيف وتضمنت عدم رمي جلود الأضاحي، واحترام أوقات رمي النفايات مع تنظيف أماكن الذبح للحفاظ على سلامة البيئة في70جويلية2022.

- تنظيم حملة تحسيسية حول حرائق الغابات على مستوى غابة "بودينار"، ضمن برنامج مسطر في2جويلية2022.

ب) مصلحة التنظيم والتراخيص:

تكلف هذه المصلحة بدراسة ومتابعة شؤون المنازعات التي يكون فيها القطاع طرفا، كما تقوم بتنفيذ إجراءات الدراسة وموجز التأثير في البيئة.

تنقسم إلى قسمين وهما:

1) قسم يختص بالرخص الممنوحة من طرف القطاع المكلف بالبيئة:

ويعتمد على رخصة استغلال للمشاريع *أ م طبقا للمرسوم التنفيذي رقم06-198 ممضي في 31مايو 2006، وأيضا رخصة نقل النفايات الخاصة الخطرة طبقا للمرسوم التنفيذي

رقم04-409ممضي في 14 ديسمبر 2004مع إعتماد مكتب الدراسات في مجال البيئة، بالإضافة إلى اعتماد جمع النفايات الخاصة الخطرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم09-19 ممضى في 20يناير 2009.

2) قسم يختص بالرخص الممنوحة من طرف الوالي المختص إقليميا ورئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا:

الذي يعتمد على رخصة استغلال للمشاريع أ وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم06-198 ممضى في 31مايو2006.

3) الجباية البيئة:

التي تتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة والرسم لتشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وغيرها.[1]

المطلب الثالث: مهام وأهداف مديرية البيئة.

من مهامها:

1) وضع وتسطير برامج حماية البيئة.
2) اقتراح جميع التدابير التي تميل إلى تحسين الترتيبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة.
3) حماية وتنمية التنوع البيولوجي، التراث، الصيد وتعزيز المساحات الخضراء.
4) وضع حيز التنفيذ سبل الوصل مع الهيئات الحكومية على مستوى إقليم الولاية.
5) مكافحة كل أشكال التدهور البيئي كالتلوث والتصحر وتآكل التربة.
6) اتخاذ التدابير من أجل تحسين الأمور التي لها صلة مباشرة بحماية البيئة .
7) ترقي أعمال العالم والتربية والتوعية في مجال البيئة.

---

[1] وثائق رسمية، لمديرية البيئة لولاية مستغانم، **مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية2022/04/11**.

***أ م،أو** : المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، التي تعبر عن تصنيف النفايات والمواد حسب خطورتها ومدى تأثيريها.

8) تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها .

9) منع تصريف وصب النفايات في الأوساط المائية.

10) تسلم الرخص والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.[1]

[1] نادية بن ستي، **استخدام العاملين في دائرة العلاقات العامة لمواقع التواصل الاجتماعي**، دراسة حالة لمديرية البيئة لولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، (جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، 2018-2019)، ص62.

المبحث الثاني: خطط ومشاريع مديرية البيئة لولاية مستغانم.

المطلب الأول: انجازات المديرية على المستوى المحلي.

تعاني ولاية مستغانم من مشاكل بيئية متعددة فمنها ما ينتج عن عوامل طبيعية، بينما تنجم غالبيتها عن النشاطات البشرية سواء المناطق السكنية منها أو الصناعية أو الفلاحية، وفي هذا السياق قامت مديرية البيئة بتنظيم وفي إطار القانون رقم11-02 المؤرخ في 2011.02.17 ، عدة خرجات ميدانية بهدف جرد الأنظمة البيئية المختلفة وحمايتها وكذا استغلالها من أجل غايات ترفيهية وسياحية، إلى جانب القيام بمختلف النشاطات الخاصة بمكافحة التلوث والحفاظ على البيئة من خلال:

1.دراسة ملفات الاستثمار والمنشآت المصنفة:

حيث تتلقى المديرية ملفات الاستثمار في المجال الصناعي من أجل الدراسة والرأي التقني، حيث يتم تصنيف المنشآت حسب المرسوم التنفيذي رقم06-198 المتضمن تنظيم المنشآت المنصفة من أجل المحافظة على البيئة والتي تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: رخصة الوزير المكلف بالبيئة.

الصنف الثاني: رخصة الوالي.

الصنف الثالث: رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تخضع نشاطات الصنف الأول والثاني إلى دراسة التأثير على البيئة ودراسة الخطر، بينما تخضع نشاطات الصنف الثالث لموجز التأثير على البيئة وتقرير حول المواد الخطيرة.

1) دراسة شكاوي المواطنين:

فباعتبار المواطن الشريك الرئيسي في حماية البيئة، الذي يعرف بالمنطلق الأساسي لحمايتها فهذا ما يظهر الوعي البيئي عند المواطنين، فتقوم المديرية بانجاز مهام ميدانية للرد على شكاوى المواطنين التي تتبع الإجراءات اللازمة لحل مشاكلهم.

2) المشاركة في أعمال لجنة متابعة آليات التهيئة والتعمير:

تقوم مصالح مديرية البيئة بدراسة الملفات وحضور الاجتماعات المتعلقة بمخططات تطوير التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي.

3) حماية الساحل:

دراسة ملفات طلب رخصة البناء للنشاطات على الساحل، حيث يستند الرأي التقني لطلبات رخص البناء في المناطق الساحلية لتوجيهات القانون 02-02 الممضى في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

4) تهيئة الإقليم:

المرحلة الأولى لهذا المخطط ثم تقديمها من طرف مكتب الدراسات للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم بتاريخ2013.03.06 هذه المرحلة التي تمحورت حول تقييم اقليم الولاية بينت نقاط ضعف وقوة وكذلك التهديدات التي تتميز بها الولاية، وتعتبر الركيزة الضرورية لبناء مخططات تهيئة إقليم الولاية الذي تمت المصادقة عليه في 02 مارس 2022.

كما قامت مديرية البيئة لولاية مستغانم يوم 2015.05.17 بحملة تحسيسية حول فرز النفايات وهذا بالتعاون مع جمعية نور الهدى والمجتمع المدني ومحافظة حماية

الساحل، حيث قامت بتوزيع أكياس بلاستيكية على سكان حي **صلامندر** كتجربة، بحيث يستعمل الكيس الأخضر لجمع النفايات القابلة للاسترجاع مثل البلاستيك والزجاج والكرتون، أما الكيس الأسود فيستعمل لجمع باقي النفايات وهذا في إطار تحسيس المواطن.

وهناك أيضا بعض المشاريع المحققة وأيضا التي في قيد التطوير ب:

1) انجاز دار البيئة بمنطقة خروبة.

2) دراسة وانجاز مخطط تهيئة الإقليم لولاية مستغانم.

3) دراسة مخطط الولاية لتسيير النقابات الخاصة.

4) دراسة مراجعة المخططات التوجيهية لتدابير النفايات.

5) انجاز مركز للنفايات الخاصة.

6) انجاز مركز التخلص من النفايات لبلدية مستغانم.

وبالنسبة للمشاريع المعمول بها من طرف المديرية في فترة 2022 ممثلة في:

في إطار التحضير الجيد لموسم الإصطياف2022 تقوم مصالح المديرية التقنية للبلدية بمختلف فروعها بأشغال متنوعة تمس كل الأماكن السياحية والشواطئ حيث شملت العملية: وسط المدينة وشاطئ سيدي المجدوب والمطربة وشاطئ صلامندر وذلك بعملية نزع الأعشاب، رفع الأوساخ، طلاء الأرصفة والطرقات تهيئة الجداريات وتنظيف الشوارع.

1) وقامت أيضا بإطلاق شعار جديد **معا_ لمكافحة_ تبذير_ الخبز**، انطلاق الحملة التحسيسية حول ظاهرة تبذير الخبز والتقليل من الأكياس البلاستيكية واحترام وقت إخراج النفايات المنزلية.

2) أقامت حملة لتعقيم وتطهير كل المساجد المتواجدة عبر إقليم البلدية حفاظا على صحة وسلامة المصلين.

3) قامت بالتنسيق مع مصالح مؤسسة مستغانم نظيفة بحملة تنظيف واسعة سخرت من خلالها جميع الإمكانات المادية والبشرية من أجل القضاء على النفايات.

4) وقامت بالإنطلاق في مشروع نموذجي لتسيير وفرز النفايات على مستوى أحياء بلدية مستغانم، حيث نظمت بلدية مستغانم مع وكالة التعاون الدولي الألماني (GIZ) وفيدرالية جمعية الأحياء لولاية مستغانم تحت إشراف مديرية البيئة يوم دراسي تكويني حول الفرز الانتقائي لفائدة ممثلي المديرية ومصالح البلدية وذلك تحضيرا للحملات التحسيسية المبرمجة بالمدارس والأحياء إلى تسيير ناجع للنفايات الحضرية والمحافظة على نظافة المدينة[1].

المطلب الثاني: مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية وأهم مشاريعها.

وفقا لتعريف **الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي**، إن التنوع بيولوجي يعني " تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر، والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية "

وبمعنى آخر، فإن التنوع البيولوجي يشير إلى جميعِ الكائناتِ الحية على كوكب الأرض من أصغر الكائنات لأكبرها حَجماً، وبذلك يضم التنوع البيولوجي على كوكب الأرض 1.7 مليون نوع كائن حي تمّ اكتشافها وتَصنيفها من نباتاتٍ، وطحالب، وكائنات دقيقة، ولافقاريات، وغيرها من الكائنات الحية.

إن للتنوع البيولوجي أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية جمعاء، فهناك اعتراف يتزايد شيئا فشيئا بأن التنوع البيولوجي يعد ميزة عالمية ذات قيمة غير مقدرة بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية.

تعتبر المناطق الريفية والفئة السكانية الأكثر حرمانا هي المستفيد المباشر من الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي.

---

[1] وثائق رسمية لمديرية البيئة لولاية **مستغانم مصلحة الإدارة والوسائل 2022/04/11**.

كما أن صناعة الأدوية بأكملها تَعتمد على التنوع البيولوجي، حيث يعتمد 70% من سكان العالم على النباتات في علاجاتهم، و40% من الأدوية الموصوفة من قبل الأطباء تَحتوي على مكونات نباتية وحيوانية كالأسبرين الذي استُخلِص من أوراق أشجار الصفصاف الاستوائي.

وعليه فإن التنوع البيولوجي يعد ثروة ضرورية للتنمية والأمن، والتي يجب حمايتها إذا أردنا الحفاظ على التوازن البيئي المحلي والعالمي.

يعد التنوع البيولوجي في الجزائر موردا هاما تستفيد منه عدة قطاعات اقتصادية أهمها الفلاحة والصيد البحري والصناعة. وتتراوح حصتهما المشتركة المنبثقة عن استغلال التنوع البيولوجي ما بين 20 و30٪ من المنتوج الداخلي الخام حسب السنوات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنتوج الداخلي الخام بغض النظر عن المحروقات، فإن هذه الأخيرة تفوق 40٪ وهي نسبة هامة.

تزخر بلادنا من حيث التنوع البيولوجي بـ:

16000صنف نباتي طبيعي وزراعي إلا أننا لا نستعمل سوى 1 بالمائة في الاقتصاد الوطني

1000نوع ذات قيمة طبية.

700نوع نباتي مستوطن.

4963نوع حيواني.

مع العلم أنه توجد شبكة واسعة من المجالات المحمية، والتي تغطي ما يقرب من نصف المساحة الإجمالية للبلاد (44 ٪)، بما فيها الحظائر الثقافية التي تغطي مساحات شاسعة وتزخر بتنوع بيولوجي هام.

في حين يعرف هذا التراث الطبيعي عدة تهديدات أهمها:

01) الافتقار للموارد البيولوجية.

02) القرصنة البيولوجية (**biopirateriе**).

03) إدخال النباتات الغازية الدخيلة.

04) التلوث الناجم عن المبيدات والاستهلاك المفرط والتغيرات المناخية.

وأمام هذه التهديدات المختلفة، وبغية التخفيف من التأثيرات السلبية والتهديدات، صادقت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي في 1995 (المرسوم الرئاسي رقم 95-16 المؤرخ في 6 جوان 1995) والتي تلزم الأطراف الموقعة بأخذ التدابير اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي و الاستعمال المستدام لمكوناته و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الناجمة من استعمال الموارد الوراثية.

وتوجت هذه المصادقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية الأولى ومخطط العمل للتنوع البيولوجي سنة (2000 -2010) والتي سمحت بتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي للمحافظة على التنوع البيولوجي. كما كللت هذه الإستراتيجية بتوسيع شبكة المجالات المحمية.

إن إعداد هذه الإستراتيجية عرف مشاركة ما يزيد عن 750 ممثل من القطاعات المعنية بالتنوع البيولوجي بصفة مباشرة وغير مباشرة، من بينهم 38 خبير منهم 03 دوليين، وتمت برمجة 05 ورشات جهوية تشاورية، 04 ورشات وطنية و12 ورشة قطاعية.

وبذلك شجعت هذه الإستراتيجية الوطنية تقاسم المسؤوليات فيما يخص رهانات التنوع البيولوجي.

كما منحت نظرة شاملة حول التنوع البيولوجي بالجزائر وسمحت بتحديد أهداف متناسقة يمكن إنجازها، بحيث ترتكز على أربعة توجيهات استراتيجية وهي:

أ) تكييف إطار مؤسساتي واستراتيجي وقانوني.

ب) تطوير المعارف والمهارات وتقاسمها وتثمينها والتحسيس بأهمية التنوع البيولوجي من أجل تنمية مستدامة شاملة) ترقية المحافظة على التنوع البيولوجي وإصلاحه بغية استدامة الثروة الطبيعية الجزائرية وتطويرها.

د) تثمين التنوع البيولوجي من أجل اقتصاد أخضر.

فتتلخص مهام مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية في جرد تأمين مختلف الأنظمة البيئية والمواقع الطبيعية التي يجب حمايتها وتتضمن ثلاث مكاتب:

مكتب حماية الحيوان والنباتات ومكتب المحافظة على الأنظمة البيئة ومكتب متابعة أعمال تأمين الساحل والمحافظة عليه.

تأطر هذه المصلحة على مستوى المديرية من قبل مهندس رئيس في البيئة ومهندس دولة في البيئة وتقوم هذه المصلحة باتخاذ التدابير الرامية إلى الرقابة من كل أشكال التدهور البيئي ومكافحة التلوث وانجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء حسب مرسوم تنفيذي رقم 09-147ممضي في 03مايو 2009 الذي يحدد محتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفيات إعداده والمصادقة عليه وتنفيذه والنشاط البيئي[1].

كما وضعت مخططات تسيير النفايات عبر البلديات وتكون على شكل دراسات وأيضا قامت بعمليات جرد للمساحات الخضراء وانشغالها الأساسي هو المحافظة عل نوعية الهواء والماء والتربة، فقد أطلقت مشروع المفرغات العشوائية ولكن تم تجميده بسبب الأزمة الاقتصادية لعدم ضرورته، وكإضافة تقدم ميزانية المشاريع اللامركزية من طرف وزارة المالية إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية التي تسجل بها عملية المشاريع بالشراكة مع مديرية البيئة. ومن أهم مشاريعها انجاز مراكز الردم التقني عبر أقطاب الولاية والممثلة في: [2]

---

[1] الموقع الرئيسي لوزارة البيئة الجزائرية، **Ministére De L'environnement**، 2022.
https://www.me.gov.dz/a

[2] مقابلة مع السيدة فضيلة قسوس، رئيسة مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئة، **المشاريع المكلفة بها مديرية البيئة لولاية مستغانم، مستغانم2022/04/11.**

الشكل رقم III – 2:

المشروع	وضعيته
تهيئة مركز الردم التقني للنفايات المنزلية **(سيدي علي)**.	في طور الإنجاز.
تهيئة مركز الردم التقني **بوقيراط (طواهرية)**.	أشغال منتهية.
انجاز خزان لمركز الردم التقني للنفايات **(الصور)**.	أشغال منتهية.
تهيئة مركز الردم التقني للنفايات المنزلية **عين سيدي شريف(ماسرى)**.	أشغال منتهية.
دراسة لانجاز مركز ردم للنفايات **(مستغانم)**.	دراسة منتهية كاملة ومسلمة
دراسة مخطط الولاية لتسيير النفايات **(مستغانم)**.	في طور الإنجاز.
دراسة لإنجاز مركز للتخلص من النفايات المنزلية ذات الحجم الكبير **(مستغانم)**.	مشروع منتهي ومسلم.
دراسة المخططات التوجيهية لتسيير النفايات.	في طور الإنجاز
انجاز عملية حفر خندقين في بلدية **(الصور)** واحد مشبع والآخر غير مشبع.	في طور الإنجاز
انجاز عملية حفر خندق واحد **(بسيدي علي)**.	وقيد التطوير.

المصدر: اجتهاد الطالبة.

ينتظر إنجاز مركز للردم التقني للنفايات في ولاية مستغانم، خصص له غلاف مالي قدر بـ 100 مليون دينار جزائري، وفق ما جاء خلال أشغال الدورة العادية الثانية للمجلس الشعبي الولائي. ويعد هذا المركز المستقبلي الأول من نوعه ببلدية مستغانم، مع العلم أن الولاية تعرف حاليا إنجاز مراكز ردم تقني للنفايات على مستوى مناطق عين سيدي شريف وطواهرية وسيدي علي، كما تجري حاليا دراسة للقضاء على المفرغات العمومية المقدر عددها بـ 28 مفرغة، كما أشير إليه خلال اجتماع المجلس الشعبي الولائي. ويقدر حجم النفايات الصلبة الحضرية على مستوى الولاية بحوالي 800 طن يوميا، منها 140 طن ببلدية مستغانم، استنادا لمديرية البيئة، ويندرج المبلغ المخصص لهذه المنشأة ضمن غلاف مالي يقدر بـ 430 مليون دينار جزائري، في إطار ميزانية الولاية، تقرر خلال أشغال هذه الدورة للمجلس الشعبي الولائي توجيه وفي هذا الإطار، تم تدعيم مشروع حظيرة الحيوانات والتسلية بخروبة بمبلغ 200 مليون دينار جزائري لإتمام الأشغال الداخلية والخارجية، خصوصا التهيئة والإنارة العمومية والسياج الخارجي. كما رصد مبلغ 10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسة عمومية ولائية ذات طابع صناعي وتجاري، ستتكفل بتسيير وصيانة وإصلاح الإنارة العمومية بالطرق الوطنية، مع التكفل بجمع النفايات وتهيئة المساحات الخضراء. من جهة أخرى، ستحظى البلديات بإعانات تقدر إجمالا بـ 50 مليون، إضافة إلى تخصيص 10 ملايين دينار جزائري لاقتناء أجهزة معالجة أمراض الكلى وتصفية الدم. وسيتم منح إعانات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الثقافي (5 ملايين دينار جزائري)، فضلا عن تمويل عمليات أخرى. للإشارة، تضمن جدول أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس الشعبي الولائي، عرض الميزانية الإضافية لسنة 2015.

وتواجه مشاريع الردم التقني للنفايات المنزلية مشكلة النفايات المتواجدة على الأرضية ومشكلة غياب الغلاف المالي لإنجاز المشروع.

المطلب الثالث: استنتاجات وتوصيات.

الاستنتاجات:

- تعد المهمة الرئيسة لمديرية البيئة لولاية مستغانم المحافظة على السلامة البيئية والموارد الطبيعية (نظافة الماء والهواء والتربة).
- تعمل مديرية البيئة على جانبين الأول تحسيسي عبر حملات توعوية في مختلف الوسائل (وسائل التواصل الاجتماعي، ملتقيات، جمعيات)، والجانب الثاني يختص بالمشاريع المطبقة على أرض الواقع ومعظمها إصلاحية.
- تعمل أيضا على غرس الثقافة البيئية قصد الاستثمار في الأجيال القادمة the friendship with nature .
- الحفاظ على التنوع البيولوجي أحد المهام الرئيسية التي تعمل عليها المديرية لأن له أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات:

- يجب على مديرية البيئة تشديد الرقابة على الشواطئ لحمايتها من التلوث والتقليل منم النفايات الضارة به.
- إعادة إطلاق المشاريع المجمدة والإسراع في إنهاء المشاريع التي لا تزال قيد التطوير والدراسة.
- الإكثار من الحملات التحسيسية عبر مختلف أقطاب خاصة في المناطق النائية.
- العمل أكثر على الاهتمام بالحظائر وإعادة ترميمها مثل: إعادة ترميم حظيرة العرصة.
- إعادة إطلاق مشروع تخصيص حاويات النفايات بكل أنواعها خاصة في الأحياء.
- نشر الوعي العلمي بموضوع التلوث عن طريق محاضرات.
- **العناية** بإنشاء شبكات المجاري ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي قبل التخلص منها.

- **منع** التعدي على المناطق الزراعية وأشجار الغابات وتشجيع تشجير الطرق.
- دارسة السبل الوقائية والعلاجية من الأضرار والأمراض التي تلحق بالبيئة والإنسان نتيجة التلوث.

الخلاصة:

تمثل مديرية البيئة عنصرا أساسيا لولاية مستغانم حيث تعددت مهامها حول الحفاظ على البيئة، قامت بوضع وتسطير مشاريع ناجحة على المستوى المحلي للولاية، وتلعب دورا كبيرا في الحفاظ على المعالم السياحية للولاية خاصة الساحل الذي يحدد كيفيات توسيع حماية أعماق البحر ويضبط النشاطات الصناعية في عرض البحر، ويعتبر أيضا الواجهة الرئيسية لولاية مستغانم، والتي ضبطت شعارها تحت عنوان "**معا لمستغانم نظيفة**".

خـــــــاتـــــــمـــــــــة

خاتمة:

تكشف هذه الدراسة في الأخير عن العلاقة الطردية بين دور الإدارة العامة والسياسات البيئية، وذلك بتشريع قوانين واتخاذ وتنفيذ قرارات فعالة وناجعة خاصة بحماية المجال البيئي من مختلف المخاطر التي تهدده وللمحافظة أيضا على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية، وتساهم في مراقبة مستويات التلوث ومدى انتشاره وتتخذ الإجراءات بالتنسيق مع المنظمات المختلفة مع وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية. والارتباط الوثيق بين الإدارة العامة والسياسات البيئية يتطلب ضرورة توافر الأبعاد السياسية للدولة لدى العاملين في مجال الإدارة العامة حتى لا تتعارض قراراتهم الإدارية مع السياسة العامة للدولة، فهي تعتبر من أهم الوظائف والوسائل التي تعمل على دعم الدولة، وهنا تبرز أهمية تفعيل دور المراكز والهيئات والمراصد البيئية في الرقابة ونشر الوعي البيئي وذلك عن طريق إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة عل أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية، وأيضا مع مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تقوم كل من الإدارة المركزية والمحلية بالتنسيق فيما بينها عن طريق اتخاذ قرارات وتنفيذها في تفعيل السياسات البيئية بتقييمها ومتابعتها ولكل منهما دور مهم في صنع هذه السياسات التي توضح أهمية الواقع البيئي في الجزائر.

كما توصلت الدراسة الميدانية للموضوع أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية مديرية البيئة لوحدها فحسب بل قضية المجتمع الإنساني ككل، حيث تتطلب جهود كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية العاملة في الحقل البيئي بغية دمج البعد البيئي في قائمة

الأعمال، قصد مساعدة الأفراد والجماعات على خطورة الوضع البيئي والحث على تغيير سلوكاتهم تجاه بيئتهم، مع ضرورة حماية هذا المورد البيئي.

أما بالنسبة لمديرية البيئة لولاية مستغانم فتلعب دورا فعالا في حماية البيئة وحماية التنوع البيولوجي خاصة من خلال المشاريع المطبقة على مستوى الولاية وأهمها مشاريع الردم التقني للنفايات وأيضا مشاريع المؤسسات المصنفة للنفايات بكل أنواعها، وهي تعمل أيضا على تنمية الحس والوعي البيئي للمواطن من خلال النشاطات المبرمجة لذلك، من أدجل دفع عجلة التنمية في الولاية ولتشجيع مجال السياحة أكثر.

الـــــــــمـــــــــــلاحـــــــــق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية مستغانم.

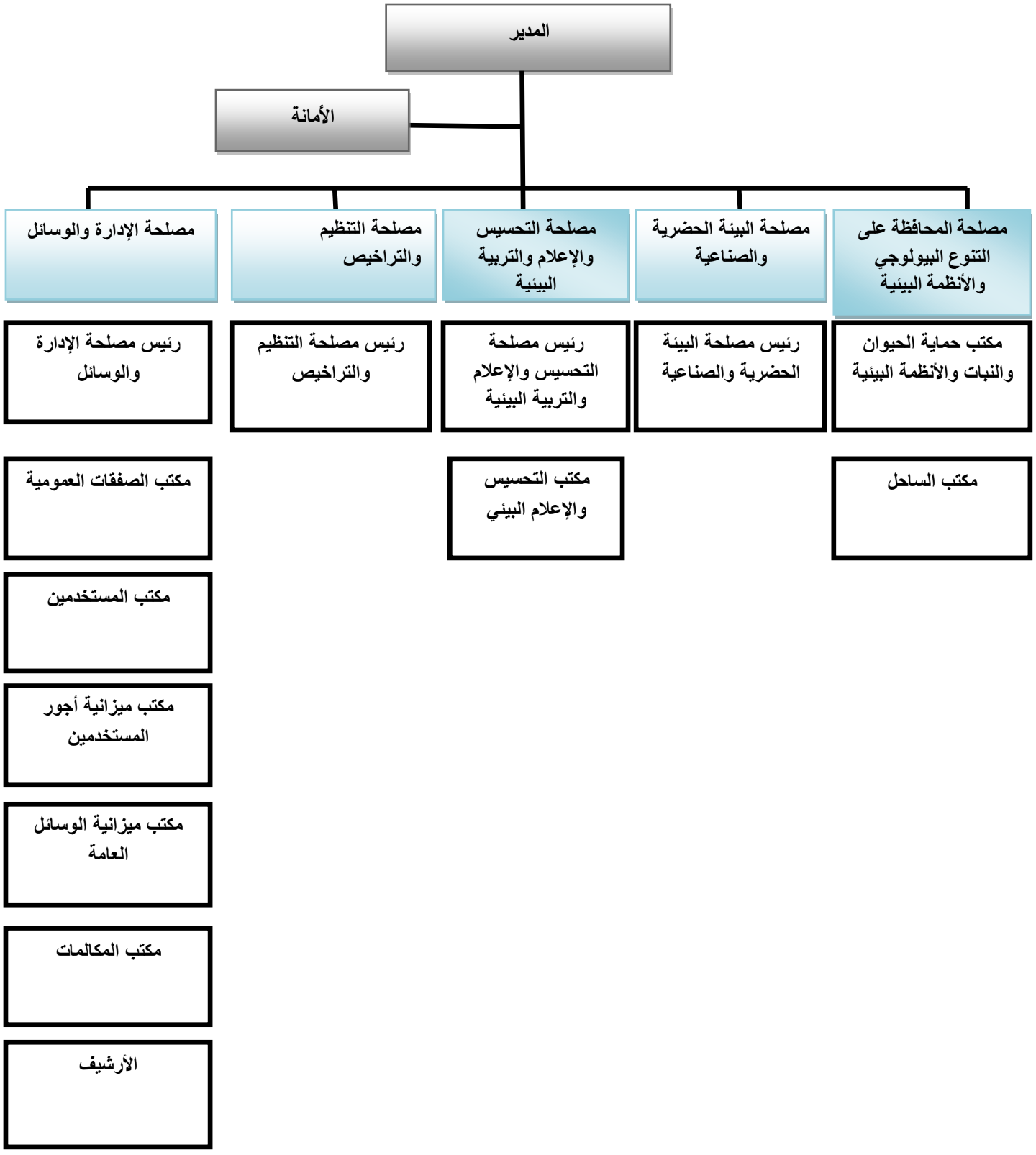

الملحق رقم04: دليل مقابلة موجهة للرؤساء فروع مديرية البيئة لولاية مستغانم.

أتقدم بجزيل الشكر لكل الرؤساء والعاملين بمديرية البيئة لولاية مستغانم على حسن استقبالهم ومعاملتهم خاصة مع تقديمهم الرائع للمعلومات الخاصة بهذه الدراسة وبذل مجهوداتهم في تقديم الأفضل لي في ترقية هذا البحث العلمي وإثرائه حول ما تتضمنه هذه المديرية مع ذكر نشاطاتها.

وحول إجابتهم على الأسئلة الآتية:

1. متى نشأت مديرية البيئة لولاية مستغانم؟

2. على ماذا يتمحور الهيكل التنظيمي والإداري للمديرية؟

3. ما هي الوظائف الأساسية للإدارة ؟ ومن يتكفل بها؟

4. كيف تتعامل مديرية البيئة لولاية مستغانم مع الإدارات والمديريات الأخرى في الولاية وخارجها؟

5. ما هي اختصصات كل فرع في المديرية؟

6. فيما تتمثل صلاحيات مدير المؤسسة؟

7. ما هي المراسيم القانونية المعتمدة والمعمول بها من طرف مديرية البيئة؟

8.وما هي الإجراءات المتخذة لحماية البيئة؟

9. ما هي أهم المشاريع المنجزة أو التي في طور الإنجاز على المدى المتوسط أو المدى الطويل؟

10. ما هي أهم الحملات التي قامت بها المديرية للمحافظة على البيئة؟

11. فيما يتمثل أهم مشروع قامت به المديرية لولاية مستغانم؟

12. ما هي الميزانية المخصصة للمشاريع قيد التطوير؟

13. ما هي الإضافة التي قدمتها المديرية للولاية أي ماهي المساهمات؟

14. ما هي النقاط السوداء في كل بلدية ولماذا يتم إحصائها؟

13. ما هي أنواع الاتفاقيات المبرمة من طرف المديرية؟

14. ما هي آليات التحسيس والتوعية باليئة؟

15. هل تسخر للتحسيس والتوعية بالبيئة برامج مستمرة، وما هي هذه البرامج؟

16. ما نوعية التمويل لهذه البرامج؟ وما نسبته من الميزانية العامة للمديرية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

_ الوثائق الرسمية:

1) الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 09 مارس 2016، المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لأول مارس 2016، المتضمن **تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئية**، المادة08.

2) الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 09 مارس 2016، المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لأول مارس 2016، المادة 11و المادة 13.

3) الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخ في 2 نوفمبر 2005، المرسوم التنفيذي رقم05-614 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد تشكلية المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، المادة الأولى.

4) وثائق رسمية، لمديرية البيئة لولاية مستغانم، مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية2022/04/11.

5) وثيقة رسمية لمديرية البيئة: مستغانم، مصلحة إدارة والوسائل 2022/04/11.

_ الكتب:

1) طلق عوض الله السواط، طلعت عبد الوهاب السندي، طلال مسلط شريف، الإدارة العامة: المفاهيم، الوظائف، الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع.

2) دره عمر محمد، مدخل إلى الإدارة العامة، حلب، جامعة عين الشمس: كلية التجارة،2019.

3) بن حبتور عبد العزيز صالح، **الإدارة العامة المقارنة**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط،1، 2009.

4) العيدروس سالم، **مقدمة في الإدارة العامة**، 26 مايو2010.

5) بدر فاطمة، معاذ الصباح، **الإجازة في علوم الإدارة**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية ،2022.

_ المجلات:

1) قلال إيمان، محمد بن أحمد، دور الإدارة العامة في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد11، أكتوبر2016.

2) فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن، مجلة الاقتصاد الجديد، م02، ع15،2016.

3) بونعاس نادية، الحماية الإدارية للبيئة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م05، ع02، السنة2020.

4) بوعنق سمير، دور الجمعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد الثالث،2018.

5) منزر سامية، زرف بلقواس، **الإدارة العمومية في الجزائر وإستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، م10، ع12، 2020.

6) كيحلي عائشة، **السياسة البيئية في الجزائر بين استقرار الهيئات المكلفة وتكامل الأدوات المستخدمة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، م01، ع18،2018.

_ الرسائل الجامعية:

1) قريب علي، **دور الإدارة العامة في صنع وتنفيذ السياسة العامة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص سياسات عامة، جامعة زيان العاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019.

2) بلة نزار، دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسات البيئية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة جماعات المحلية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان2019.

3) كاكي محمد، واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017-2018.

4) بن ستي نادية، استخدام العاملين في دائرة العلاقات العامة لمواقع التواصل الاجتماعي، دراسة حالة لمديرية البيئة لولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، 2018-2019.

5) بوعزيز سليمة، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بلمهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 2014-2015.

6) كوسة ياسين، **السياسات البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.

_ المقابلات:

1) مقابلة مع السيدة فضيلة قسوس، رئيسة مصلحة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئة، المشاريع المكلفة بها مديرية البيئة لولاية مستغانم، مستغانم2022/04/11.
2) مقابلة مع السيدة أمال بن دية، مسؤولة مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئة، دور التحسيسي لمديرية البيئة لولاية مستغانم، مستغانم2022/04/11.
3) مقابلة مع السيد فريد لعسال، المكلف بتسير مصلحة البيئة الحضارية والصناعية، حماية البيئة الحضرية والصناعية، مستغانم2022/04/11
4) مقابلة مع السيد عبد المالك بلميهوب، رئيس مصلحة الإدارة والوسائل، دور مديرية البيئة لولاية مستغانم، مستغانم 2022/04/11.

_ مراجع باللغة الأجنبية:

1) Rkesh kapoor، excutive commitee policy owner،August2013،page1.
2) Mr.ramkrichnan،Dr.ravi.k،Theories and concepts of public administration،core course :Polico4 for M.A political science،university of calciut،2019،pages16،17،18،19.
3) Ishwor Thapa ، public administration : meaning، scope and its nature، MPA Student، Public Administration Campus، Tribhuvan University، Balkhu، Kathmandu،technical report،12 jullay2020،page 3.
4) Tansu Springfield Department of Public Administration Public Affairs Center, Room 418 One University Plaza Demir , politics and adminstration , a review resarch and some suggestionUniversity of Illinois at, , page 10,12.

ـ المواقع:

1) مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الصادر في سبتمبر 2021.
https://amb-algerie.fr/wp-content/uploads/2022/04/Pland-action-du-gouvernement-pour-la-mise-en-oeuvre-du-programme-du-president-de-la-republique-2021-fr.pdf

2) الموقع الرئيسي لوزارة البيئة الجزائرية، **Ministére De L'environnement**، 2022. https://www.me.gov.dz/a/

Ecole national supérieur des sciences politiques.

Mémoire de fin d'étude

En vue de l'obtention du diplôme de master en Science Politique
Spécialité : Politique Publique.

Thème

Le rôle de l'administration publique dans l'activation des politiques environnementales en Algérie.

(*Etude de cas de la Direction de l'Environnement de l'Etat de Mostaganem*) .

Présenté par :

Atba Mansouria.

Rapporteur :

Chabbi Abir.

Les Membres des jurys :
Le président :
La promotrice :
L'examinateur :
L'examinateur :

Promotion2021/2022.